الجمهورية الجزائرية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإفريقية أحمد دراية بأدرار

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

الجهود اللغوية لمحمد الخضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري من 1935م إلى 1955م

بحث لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها تخصص:الدراسات الجزائرية في اللغة والأدب العربي

من إعداد الطالبين:
ـــ بشيـــر بـــحاج
ـــ عبد الكريم عبد الله

بإشراف الدكتور:
ـــ الـــطاهر مشري

السنة الجامعية
1433هـــ- 1434هـــ
2012م - 2013م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ ﴾ المجادلة: ١١

إهـــــــداء :

أهـــــــــدي هذا العمل المتواضع إلى أمــي الغالية

ســـــر نجاحي .

أبي الحبيب وإخوتي الأعزاء .

أصدقائي المخلصين وخاصة زميلي الذي شاركني في

إنجاز هذا العمل" عبد الكــريم".

بشـــــــــــير بحـــاج

إهـــــــــداء:

إلى الوالدين، وإلى كل الأقارب.

إلى أساتذة اللغة العربية وآدابها بجامعة أدرار، وخاصة شيخ القسم الدكتور الطاهر مشري.

إلى الأصدقاء والزملاء، وخاصة بحاج بشيـــر.

عبد الله عبد الكريم

كلمة شكر:

نشكر الله ــ جلّ وعلا ــ أولاً وآخراً على إنجاز هذه المذكرة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[سورة النحل الآية:53]، ثم نشكر فضيلة الدكتور الطاهر مشري على إشرافه علينا ــ نسأل الله أن يطيل عمره في طاعته، وأن ينفع به ــ، ونشكر كل من أعاننا، وخاصة: أحمد ردّاد، كينا حسان، كينا هاشم.

ونتوجه بالشكر إلى مسؤولي جامعة أدرار، الذين أتاحوا لنا مواصلة الدراسة في الماستر، والذين يسعون في خدمة الجامعة، ورقيها، وازدهارها، وخاصة مدير الجامعة البروفيسور عمار عباسي، وعميد كلية الآداب واللغات الدكتور أحمد جعفري، ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها الدكتور إدريس بن خويا.

ونتوجه بالشكر إلى أساتذة اللغة العربية وآدابها بجامعة أدرار، وخاصة الذين درّسونا في الماستر؛وهم من أكبرهم إلى أصغرهم سناً حسب تقديرنا:د. الطاهر مشري، د. محمدالأمين خلادي، د.أحمد جعفري، د.عبدالرحمان قاسي، د.الصديق الحاج أحمد، د.قوراري سليمان، د.عبد القادر قصاصي، د.خدير المغيلي.

مقدمـــة

اللغة هي أساس رقي الأمم ومقياس ازدهارها؛ لأنها الوسيلة التي تحمل الأفكار المتبادلة بين أفـــراد المجتمـــع. ومن أجل ذلك اهتمت بها الأمم مثل: اليونان، والفرس، وكذلك علماؤنا العرب اهتموا بلغتنا العربية منـــذ القدم، و في عصرنا الحديث الذي ظهرت فيه العلوم والفنون والآداب وغيرها، فكان لابد من تكييف العربيـــة مع هذه المستجدات؛ فظهر ما يسمى بالمجامع اللغوية، ومنها مجمع القاهرة الذي تأسس عام 1932م، فانضم إليه علماء كثر حريصون على سلامة العربية ومواكبتها لمتطلبات الحضارة الجديدة، ومن بينهم الشيخ محمـــد الخضر حسين الجزائري، الذي قام بنشر بحوث لغوية متعددة في مجلة المجمع.

وتعد تلك البحوث من بين أهم منشورات المجمع؛ وتكمن أهميتها في احتوائها على موضوعات قيمة تصـــب في خدمة اللغة العربية، ولكنها بقيت حبيسة المجلة و لم تأخذ حظها من الدراسة،ولاتزال مجهولـــة كصـــاحبها، رغم أنه قد سبقنا إلى تناول بعض جهود الخضر حسين اللغوية بالدراسة الأستاذ كمال مجيدي، وذلك خـــلال إنجازه مذكرة ما جستير بعنوان "محمد الخضر حسين وجهوده اللغوية القياس اللغوي أنموذجـــا"، إلا أن هـــذه الدراسة كانت خارج أطار مجلة المجمع القاهري، واعتمد فيها صاحبها على كتاب القياس للخضـــر حســـين. ولذلك ارتأينا بعد استشارة الأستاذ المشرف أن نتناول تلك البحوث تحت عنوان "الجهود اللغوية لمحمد الخضر حسين في مجلة المجمع القاهري"؛ من أجل بيان مكانتها ومعالجتها وتحليلها، ولإثبات أن الجزائر أنجبت علمـــاء أجلاء تركوا بصمة في مجال اللغة ومن بينهم الشيخ محمد الخضـــر حســـين.فمـــاهي موضـــوعات تلـــك البحوث؟،وما أثرها في المجمع خصوصا واللغة العربية عموما؟، وكيف عكست تلك البحوث مكانة صاحبها العلمية؟.

وللأجابة عن هذه التساؤلات استعنا بمنهجين علميين يتناسبان مع طبيعة الموضوع هما: المنهج التـــاريخي؛ والذي يبدو جلياً في المدخل التمهيدي؛ إذ إنه المنهج المناسب لعرض ترجمة الشيخ وكذا الحديث عن تـــاريخ المجمع القاهري، والمنهج الوصفي الملائم لتحليل مقالاته وبحوثه وذلك في الفصلين الأول والثاني.واتبعنا خطـــة جاءت كالآتي:

مقدمة عامة حول الموضوع، ثم مدخل تمهيدي تناولنا فيه: حياة الخضر حسين، وتاريخ المجمع القاهري، ثم مكانة الخضر حسين في هذا المجمع .

الفصل الأول: وعنوناه بجهود الخضر حسين في أصول النحو وعلم الصرف، وهو حسب العنوان مقسم إلى مبحثين: الأول في أصول النحو؛ ويحتوي على: قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وقياس صيغة مفعلة للمكان، وقياس صيغة فعّال للمبالغة؛ والثاني في علم الصرف وفيه: النسب إلى جمع التكسير، وجمع غير العاقل بصيغة فعلاء.

الفصل الثاني: وعنوناه بجهود الخضرحسين في المعجمية وفقه اللغة؛ وهو مقسم كذلك إلى مبحثين: الأول في المعجمية؛ ويحتوي على: اسم المصدر في المعاجم، وتكملة مادة لغوية ورد ذكرها في المعاجم، وطرق وضع المصطلحات الطبية؛ والثاني في فقه اللغة ويحتوي على: المجاز وأثره في تنمية اللغة، ومناقشة الخضر حسين لبحث أحمد أمين المعنون باقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة.

الخاتمة: وأوردنا فيها النتائج المستخلصة من البحث.

واعتمدنا في إنجاز هذه المذكرة على جملة من المصادر والمراجع أهمها: مجلة مجمع اللغة العربية من الجزء الأول إلى الجزء الثامن، وكتب أصول النحو والصرف. ورتبنا قائمة المصادر والمراجع ترتيبا أبجديا مغربيا. وفي أثناء إنجازنا لهذه المذكرة واجهتنا بعض الصعوبات منها: ضيق الوقت، صعوبة الحصول على بعض المراجع.

مدخل:التعريف بالخضر حسين، وبالمجمع القاهري، وعلاقة الخضرحسين به.

أولا: التعريف بمحمد الخضر حسين.

ثانياً: التعريف بمجمع اللغة العربية القاهري.

ثالثاً: علاقة الخضر حسين بمجمع اللغة العربية القاهري.

أولا: التعريف بمحمد الخضر حسين

نسبه ومولده:

هو محمد الخضر بن الحسين بن علي بن عمر الحسيني[1]، وجده لأمه الشيخ مصطفى بن عزوز مؤسس زاوية نفطة الصوفية الرحمانية[2]، وخاله الشيخ المكي بن عزوز الذي كان من أعلام عصره[3].

هاجرت أسرته حوالي 1844م من مدينة "طولقة" التي تقع في ولاية بسكرة الجزائرية، واستقرت في مدينة "نفطة" التونسية[4]، وفي هذه المدينة التونسية ولد الخضر حسين كما ذكر ذلك بنفسه[5]. وهناك بعض المترجمين لحياته ذكروا غير ذلك وهو خطأ كرابح خدوسي الذي قال بأنه ولد بمدينة "طولقة"[6].

ووقع اختلاف بين المترجمين لحياته في سنة مولده، ونرجِّح ما ذكره الزركلي أنه وُلد سنة 1293هـ-1876م[7]؛ لأنه اعتمد في ترجمته على مجموعة من المصادر منها ترجمة كُتبت بقلم وخطّ الخضر حسين نفسه، ويؤيّد ذلك ما كتبه صديق الخضر حسين "أحمد تيمور" في ترجمته له[8]، حيث أورد فيها أنه وُلِد يوم 28 رجب سنة 1293هـ.

وبناءً على ما سبق يتبيّن أن الخضر حسين ذو أصول جزائرية[9]، وقد أدرجه ضمن أعلام الجزائر أبو القاسم سعد الله، وصالح خرفي، ومختار بوعناني، والشيخ بشير ضيف ابن أبي بكر وغيرهم[10]. ويُحْتَجّ في نسبته إلى الجزائر بالشيخ الطاهر الجزائري[11] الذي كان معاصراً له، وقد وُلِد بدمشق ونشأ بها، ورغم ذلك

---

[1] – ينظر: الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،ط14، 1999م،113/6.

[2] – ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1، 1998م،490/5.

[3] – ينظر: رابح خدّوسي، سلسلة الأمجاد العلماء بقلم مجموعة من المؤلفين،دار نورشاد، الجزائر،ط1،2009م،ص99.

[4] – ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،575/5.و"نفطة" مدينة تونسية على مقربة من الحدود الجزائرية، ينظر: عبدالحكيم العفيفي،موسوعة ألف مدينة إسلامية،أوراق شرقية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م،ص500.

[5] – ينظر: محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام، عالم الكتب، بيروت،لبنان،ط2،1988م،334/1.

[6] – ينظر: رابح خدّوسي، موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، دار الحضارة،(د،ت)،(د،ط)،ص42

[7] – ينظر: الزركلي، الأعلام،113/6.

[8] –ينظر: محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام،338/1.

[9] – ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة،273/3.وينظر: محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام،330/1.

[10] – ينظر: كمال مجيدي،"محمد الخضر حسين وجهوده اللغوية، القياس في اللغة أنموذجاً" مذكرة ماجستير،الجامعة الإفريقية بأدرار،السنة الجامعية 2008م- 2009م،ص38

[11] – الشيخ الطاهر الجزائري السمعوني(1852م ــ 1920م)،ولد بدمشق،وأصل أسرته من"سمعون"إحدى القرى القبائلية على بعد 60كلم من بجاية.ينظر:محمد الصالح الصديق،أعلام من المغرب،موفم للنشر،الجزائر،ط2،2008م،1/(49،53).

فهو يُنسب إلى الجزائر ولا يُعرف إلا بالجزائري.

حيـــاته:

نشأ الخضر حسين في أسرة كريمة تعتزّ بعراقة النسب وكرم الأصل، وتفخر بمن أنجبت من العلماء والأدباء، وفي هذا الجو نشأ الخضر حسين فاشتغل بالعلم وحفظ القرآن الكريم وتعلّم مبادئ القراءة والكتابة، وحاول نظم الشعر وهو في الثانية عشرة من عمره[1]. ثم انتقل مع أسرته من "نفطة" إلى تونس العاصمة سنة 1305هـ-1887م[2]، والتحق بجامع الزيتونة سنة 1307هـ-1889م[3]، فتلقّى العلم من أشهر شيوخه مثل:عمر بن الشيخ، ومحمد النجّار وكانا يدرّسان تفسير القرآن الكريم، والشيخ سالم بو حاجب وكان يدرّس صحيح البخاري وقد تأثّر به الخضر حسين وبطريقته في التدريس[4].

تخرّج محمد الخضر حسين من الزيتونة غزير العلم، واسع الأفق، فصيح العبارة، محبّاً للإصلاح، ونال منه درجة العالمية، وفي سنة 1317هـ قرّر الرّحيل إلى الشرق، ولكنه لم يبلغ طرابلس حتى اضطر إلى الرجوع بعد أن أقام بها أياماً، فلازم جامع الزيتونة يفيد ويستفيد[5]، وأنشأ مجلّة "السعادة العظمى" سنة1321هـ-1902م لنشر محاسن الإسلام، وترشد الناس إلى مبادئه وشرائعه،وتوقظ الغافلين من أبناء أمته، وتفضح أساليب الاستعمار. وقد لفت الأنظار إليه بحماسته المتّقدة ونظراته الصائبة فعُهِد إليه بقضاء "بنـــزرت" والخطابة بجامعها الكبير سنة1324هـ-1905م[6]، لكنه لم يمكث في منصبه طويلاً، وعاد إلى التدريس بجامع الزيتونة وتولّى تنظيم خزائن كتبه، و زار الجزائر ولما عاد منها نشر رحلته إليها في مجلة "السعادة العظمى"، ثم اختير سنة 1326هـ للتدريس بالمدرسة الصادقية وكانت المدرسة الثانوية الوحيدة في تونس، وكُلّف بالخطابة في مواضيع إنشائية بالخلدونية[7].

ولما قامت الحرب الطرابلسية بين الدولة العثمانية وإيطاليا وقف الخضر حسين إلى جانب دولة الخلافة، ودعا الناس إلى عونها ومساندتها، فبدأ الاستعمار الفرنسي يضيّق عليه ويتّهمه ببثّ روح العداء له، فاضطرّ إلى

---

[1] – ينظر:محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً،الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر،(د،ط)، 1966م،158/2.

[2] – ينظر:محمود الشيخ، رجال الإصلاح،دار اليازوري،عمان، الأردن،2007م،ص112.

[3] – ينظر: محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً،ص158/2

[4] – ينظر: محمود الشيخ، رجال الإصلاح،ص112.

[5] – ينظر: محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام،328/1.

[6] – ينظر: محمود الشيخ، رجال الإصلاح، ص113.

[7] – ينظر: محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام،329/1

مغادرة البلاد سنة 1329هـ-1910م[1]، واتّجه إلى إسطنبول و لم يمكث بها طويلاً، فعاد إلى بلاده ظاناً أن الأمور قد هدأت بها، لكنه أصيب بخيبة أمل وقرّر الهجرة مرة ثانية، واختار دمشق وطناً له، وعيّن بها مدرّساَ للغة العربية في المدرسة السلطانية سنة 1331هـ-1912م، ثم سافر إلى إسطنبول واتّصل بأنور باشا وزير الحربية فاختاره محرّراً عربياً بالوزارة وبعثه إلى ألمانيا مرتين في مهمة رسمية[2].

مكث الخضر حسين في إسطنبول سنوات، ثم عاد إلى التدريس بالمدرسة السلطانية بدمشق، فدرّس لطلبته كتاب" مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب" لابن هشام. ولما تعرضت الشام للاحتلال الفرنسي بعد عشرة أيام هاجر إلى مصر سنة 1339هـ-1920م[3]، ونزل بالقاهرة فاشتغل بالبحث وكتابة المقالات وعمل مصحّحاً في دار الكتب المصرية، «وفي هذه الأثناء صدر في مصر كتابان شهيران أحدثا دوياً في ذلك الوقت في الأوساط الفكرية وهما: كتاب"الإسلام وأصول الحكم" للعالم الأزهري الشيخ علي عبد الرزّاق، وكتاب" في الشعر الجاهلي" للدكتور طه حسين. ونظراً لما اشتمل عليه هذان الكتابان من آراء مضلّلة تصدّى بعض كبار الباحثين للردّ على كل منهما، وكان للمرحوم الشيخ محمد الخضر حسين فضل الرد على كلي الكتابين حينئذٍ، حيث أفرد لكلّ منهما كتاباً مستقلاً كانا من خير ما كتبه الكاتبون في هذا المجال»[4].

وظلّ الخضر حسين يعمل بدار الكتب خمس سنوات[5]، واتّصل بأعلام النهضة الإسلامية في مصر فتوثّقت علاقته بهم ثم تجنّس المصرية، وتقدّم لامتحان شهادة العالمية الأزهرية فنالها، وقال فيه العلامة الأزهري عبد المجيد اللبّان الذي كان يرأس اللجنة التي امتحنت الخضر حسين:«هذا بحر لا ساحل له، فكيف نقف معه في حجاج »[6].

وبعد نيله لشهادة العالمية عُيّنَ مدرّساً بالأزهر وكان ذلك في عهد الشيخ المراغي، فتولّى التدريس بكلية أصول الدين اثنتي عشرة سنة[7]، وتولّى رئاسة تحرير مجلّة "نور الإسلام" التي أصدرها الأزهر في محرّم 1349هـ-1931م، ودامت رئاسته لها ثلاثة أعوام، كما تولّى رئاسة تحرير مجلّة لواء الإسلام سنة 1366هـ-1946م، ورئاسة جمعية الهداية الإسلامية، وعندما أُنشئ مجمع اللغة العربية سنة 1350هـ-

[1] – ينظر: محمود الشيخ، رجال الإصلاح، ص113.
[2] – ينظر: المرجع نفسه،ص114.
[3] – ينظر: المرجع نفسه،ص114.
[4] – محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام،331/1.
[5] – ينظر: الزركلي، الأعلام،113/6.
[6] – محمود الشيخ، رجال الإصلاح، ص115.
[7] – ينظر: محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام،330/1.

1932م كان من الرعيل الأول الذين اختيروا لعضويته، كما اختير عضواً بالمجمع العلمي العربي بدمشق، وأثرى مجلّة مجمع اللغة العربية ببحوثه القيّمة[1].

وفي سنة 1370هـ-1950م نال عضويّة هيئة كبار العلماء برسالته القيّمة"القياس في اللغة العربية"، ثم لم يلبث أن وقع عليه الاختيار شيخاً للأزهر في 26ذي الحجة 1371هـ-16سبتمبر 1952م، ثم قدّم استقالته في 02جمادى الأولى1372هـ-07يناير 1954م احتجاجا على اندماج القضاء الشرعي في القضاء الأهلي، وكان من رأيه العكس هو الصحيح فيجب اندماج القضاء الأهلي في القضاء الشرعي[2]؛ لأن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تكون المصدر الأساسي للتشريع.

أخلاقه:

كان الخضر حسين فقيهاً ولغوياً وأديباً وكاتباً ومصلحاً«حفيظاً على اللغة العربية والدين، يردّ ما يوجّه إليهما وما يصدر من الأفكار منابذاً لهما قويّ الحجّة، حسن الجدال، وكان عف اللسان والقلم،لا يتناول المنقود بما يخزيه ويثلم عرضه، وكان يكره ذلك لمجادله وخصمه. وهو يقول في بعض كلامه: وقع بيني وبين بعض العلماء نزاع في مسألة فلم يقتصر على ما يراه صحةً لرأيه، بل زاد على ذلك كلاماً لا يتعلّق بالبحث، فأجبته بذكر الحقيقة والتاريخ وقلت له: ما زاد على ذلك فغير أهل العلم أقدر عليه من أهل العلم»[3].

وكان هادئ الطبع وقوراً، خصّ قسماً كبيراً من وقته لمقاومة الاستعمار وطلب الحرية فهاجر من تونس ومن الشام ومن تركيا في سبيل الاحتفاظ بحرية الكلمة اتجاه الظلم والاستعمار، وانتُخب رئيساً لجبهة الدفاع عن شمال إفريقيا في مصر[4]. وتميّز الخضر حسين ببلاغة ذات طبع خاص، وأسلوب قوي الروح الأدبية، فصيح العبارة بليغ التركيب، وله شعر كثير جيّد.

وفاته وأهم آثاره:

توفّي رحمه الله مساء يوم الأحد 13 من رجب 1377هـ-28 من فبراير 1958م[5] عن نيفٍ وثمانين عاماً، قضى معظمها في التدريس، والكاتبة والتأليف، وفي جهاد مرير في شبابه دفاعاً عن حقوق عرب شمال إفريقيا وغيرهم من أقطار العروبة. ودُفن بوصية منه بجوار صديقه "أحمد تيمور باشا". ونعاه الأزهر يوم الاثنين

---

[1] - ينظر: محمود الشيخ، رجال الإصلاح، ص118.

[2] - ينظر: المرجع نفسه،ص118.

[3] ـــ علي النجار، تأبين "المرحوم محمد الخضر حسين"، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، 1962م، 334/14.

[4] ـــ ينظر: الزركلي، الأعلام،114/6.

[5] ـــ ينظر: محمود الشيخ، رجال الإصلاح،120.

14 رجب سنة 1377هـ[1]، وكذلك نعاه مجمع اللغة العربية القاهري على لسان العلامة محمد علي النجّار.

وقد ترك محمد الخضر حسين للمكتبة العربية زاداً ثرياً من المؤلفات الدينية واللغوية والأدبية منها[2]:

01- محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

02- رسائل الإصلاح في ثلاثة أجزاء، أبرز فيها منهجه في الدعوة الإسلامية، ووسائل النهوض بالعالم الإسلامي.

03- آداب الحرب في الإسلام.

04- نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزّاق.

05- نقض كتاب في الأدب الجاهلي لطه حسين.

06- الخيال في الشعر العربي.

07- بلاغة القرآن.

08- القياس في اللغة العربية.

09- ديوان شعر بعنوان "خواطر الحياة".

بالإضافة إلى بحوث ومقالات نُشرت في المجلاّت في مصر، والمغرب، والشام؛ مثل: مجلّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجلّة الأزهر(نور الإسلام)، ومجلّة لواء الإسلام.

ثانياً ــ التعريف بمجمع اللغة العربية القاهري:

المحاولات المبكّرة لإنشاء مجمع لغوي عربي في مصر:

ظهرت فكرة إنشاء مجمع لغوي عربي في مصر في أواخر القرن التاسع عشر، فأُنشئ (المجمع اللغوي للوضع والتعريب) سنة 1892م برئاسة توفيق البكري، وعضوية الشيخ محمد عبده، والعالم اللغوي الشيخ الشنقيطي وغيرهما[3]. غير أن هذا المجمع لم يلبث أن توقف بعد سبع جلسات، وقد وضع طائفة من الألفاظ العربية لم يعش منها إلا القليل، من ذلك كلمة "المعطف" بدلاً من " البلطو" وكلمة "الشرطة بدلاً من "البوليس"، والبطاقة بدلاً من "كارت"[4].

وفي أوائل القرن العشرين أنشأ خرّيجو دار العلوم "نادي دار العلوم"، فعقد حفني ناصف رئيسه ندوةً خاصة

---

[1] ــ ينظر: محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام،330/1.

[2] ــ ينظر: الزركلي، الأعلام،114/6.وينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين،273/3.

[3] ــ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص245.

[4] ــ ينظر: عبدالقادر المغربي، "مجامعنا اللغوية وأوضاعها"،مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر 1953م،124/7.

سنة 1908م لمناقشة موضوع الجدل في المعرب والدخيل من الكلمات الأجنبية وموقف العربية منه، وحضر هذه الندوة أعلامٌ من أبناء الدار المصرية وغيرهم في مقدّمتهم "فتحي زغلول"، والشيخ "محمد الخضري"[1]، وانتهت الندوة إلى القرار التالي:«يُبحَث في اللغة العربية عن أسماء للمسمّيات الحديثة بأي طريقة من الطرق الجائزة لغة، فإذالم يتيسّر ذلك بعد البحث الشديد يُستعار اللفظ الأعجمي بعد صقله ووضعه على منهاج اللغة العربية، ويُستعمل في اللغة الفصحى بعد أن يعتمده المجمع اللغوي الذي سيؤلّف لهذا الغرض»[2].

ولم تُتح الفرصة حينئذٍ لتكوين المجمع المنشود، وبعد ذلك بقليل رأى أحمد حشمت وزير التربية والتعليم(المعارف حينئذٍ) أن يكوّن شبه مجمع في وزارته يُعنى بوضع اصطلاحات العلوم حتى يمكن تدريسها بالعربية وخاصةً في المعاهد العليا،وألّف لذلك لجنةً من ستة علماء اختارهم من وزارته وسمّاها لجنة الاصطلاحات العلمية[3]، ولم تلبث اللجنة أن توقّفت؛ لانتقال أحمد حشمت من وزارة المعارف.

وفي سنة 1916م بادر أحمد لطفي السيّد مدير دار الكتب المصرية إلى إنشاء (مجمع دار الكتب) وأُسندت رئاسته إلى شيخ الأزهر "سليم البشري"، وبلغ عدد أعضائه ثمانية وعشرين عضواً[4]؛ ولكنه لم يعش طويلاً بسبب قيام الثورة المصرية عام 1919م، وبسبب الألفاظ الغريبة التي وضعها ومنها: (المليل) مكان الفول المدمّس؛وهو الأكلة الشعبية المشهورة في مصر،(والهرمول) مكان(الشوشة) ؛وهو شعر أعلى الرأس،و(الماصر) مكان كلمة(الجمرك)،والبطّيخ (المعزقل) إذا فسد[5]، والبيض(المعرقل) إذا فسد.فلم تألف الناس هذه الألفاظ وعافتها، وأدّى ذلك إلى فشل المحاولة، ومن أسباب فشل هذه المحاولة وما سبقها من محاولات تَفَرُّدَها بالعمل بعيداً عن مساعدة الحكومات لها بالمال.

نشأة مجمع اللغة العربية القاهري:

ظلّت فكرة إنشاء المجمع في مصر تجيش بصدور صفوةٍ من المصريين حتى تحقّق الأمل الذي طالما راودهم في 14شعبان1351هـ - 13ديسمبر1932م، حيث صدر مرسوم ملكي بإنشائه ينصّ على ما يلي:« نحن فؤاد الأول ملك مصر:بعد الاطّلاع على الأمر العالي الصادر في 10ديسمبر سنة 1878م بتحديد اختصاصات الوزارات المختلفة، وبناءً على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء،رسّمنا بما هو آتٍ:

---

[1] ـــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية، مصر،ط1،1984م،ص18.

[2] ـــ عبد المجيد الحر، المعجمات و المجامع العربية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص171.

[3] ـــ ينظر: منصور فهمي، تاريخ المجامع ،مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة،1935م،174/1.

[4] ـــ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص255.

[5] ـــ ينظر: عبد المجيد الحر، المعجمات والمجامع العربية، ص172.

مادة 1ـــ يُنشأ معهد باسم "مجمع اللغة العربية الملكي" ويكون تابعاً لوزارة المعارف العمومية»[1].غير أنّ المجمع لم يجتمع حتى يوم الثلاثاء 14شوال 1352هـــ - 30يناير 1934م، وحضر إلى هذه الجلسة أعضاء المجمع المعيّنين، وصاحب المعالي محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف، وصاحب السعادة عبد الفتّاح صبري باشا وكيل الوزارة[2]. وقد افتتح حضرة صاحب المعالي وزير المعارف المجمع، وألقى الكلمة التالية:«حضرات السادة:تشرّفت بحضور هذا الاجتماع، وإني أنتهز هذه الفرصة لأحيّيكم، وأرحّب بكم، وأهنّئكم بثقة حضرة صاحب الجلالة الملك وبتقدير الحكومة المصرية لفضلكم ومكانتكم.

إن العالم العربي يعقد عليكم آمالاً كباراً، وينتظر منكم الجهود الحميدة في خدمة اللغة العربيـــة، وتهيئة الوسائل لتساير حركة التقدّم، وتنهض بحاجة الناطقين بها وأنتم خليقون بتحقيق هذه الأماني إن شاء الله تعالى...»[3]. واتُّخِذَت في هذه الدورة قرارات إدارية مهمّة في مقدّمتها انتخاب رئيس المجمع محمد توفيق رفعت، وتشكيل لجان المجمع، وتحديد نظامه وهياكله[4]. وفي سنة 1938م غيّر اسم المجمع فأصبح(مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية)، وبعد ثورة يوليوز 1952م صار اسمه(مجمع اللغة العربية) ابتداء من سنة1953م[5].

أهداف مجمع اللغة العربية القاهري:

حدّد مرسوم التأسيس في المادة الثانية منه أهداف المجمع بما يلي:«

1) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافيةً بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر. وذلك بأن يحدّد في معاجم أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق؛ ما ينبغي استعماله أو تجنّبه من الألفاظ والتراكيب.
2) أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات.
3) أن ينظّم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.
4) أن يبحث كل ما له شأن في تقدّم اللغة العربية مما يُعهد إليه فيه بقرار من وزير المعارف العمومية»[6].

وقد توسّع المجمع في أهدافه حيث جاء في اللائحة التي وضعها في دورته الأولى: للمجمع الحق في دراسة قواعد اللغة، وأن يتخيّر إذا دعت الضرورة من آراء أئمتها ما يوسّع القياس فيها؛ لتفي بالأغراض العلمية وغير

---

[1] ـــ مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 6/1.
[2] ـــ ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 1/1.
[3] ـــ المرجع نفسه، 1/1.
[4] ـــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص24.
[5] ـــ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص248.
[6] ـــ مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 1/(6 ـــ7).

العلمية، وأن يستبدل بالألفاظ العامية والأعجمية غيرها من الألفاظ العربية التي استخدمها الأسلاف؛ فإن لم توجد أسماء عربية قديمة وُضعت أسماء جديدة عن طريق الاشتقاق، أو المجاز، أو غيرهما. وإذا تعذّر ذلك لجأ المجمع إلى التعريب، ويقوم بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها، ويضع معجماً كبيراً يجمع شوارد اللغة و غريبها مع بيانه لأطوار كلماتها[1].

ويبذل المجمع جهوداً في أربعة مجالات رئيسية: توليد المصطلحات العلمية والحضارية والتقنية، تيسير قواعد اللغة العربية، تصنيف المعاجم المتطوّرة، إحياء التراث العربي.

هيكلة مجمع اللغة العربية القاهري:

يتألّف المجمع القاهري من رئيس ونائبين وأمين عام و أعضاء وخبراء ولجان ومكتبة. وقد تعاقب على رئاسته: محمد توفيق رفعت، أحمد لطفي السيّد، طه حسين، إبراهيم مدكور، شوقي ضيف، محمود حافظ[2]. وكان طه حسين أول نائب لرئيس المجمع ستة 1960م، وأول أمين عام الدكتور منصور فهمي سنة 1934م[3].

وكان المجمع في بداية تأسيسه يضمّ عشرين عضواً من العلماء المصريين واللغويين العرب والمستشرقين، وفي سنة 1946م تقرّر أن يكون عدد الأعضاء أربعين عضواً، إضافة إلى عدد غير محدود من الأعضاء المراسلين. ويُشترط في العضو التبحّر في اللغة، أو بأبحاثه في فقه اللغة أو لهجاتها[4]. وفي مارس سنة 1982م صدر قانون بإعادة تنظيم المجمع ومما ذُكر فيه«يُشترط في عضو المجمع أن تتوفّر فيه صفة على الأقل من الصفات الآتية:

أ) أن يكون متعمّقاً في علوم اللغة العربية وآدابها وصاحب بحوث أصيلة لغوية وأدبية.

ب) أن يكون له إنتاج معروف لغوي أو علمي أو أدبي أو فني.

ج) أن يكون متخصّصاً أو مؤلّفاً في تاريخ الأمة، أو في آثارها، أو في تراثها اللغوي أو العلمي أو الأدبي أو الفني، متمكّناً في علوم العربية.

د) أن يكون متخصّصاً في أحد العلوم العصرية، متقناً للغة أجنبية قديمة أو حديثة، مع دراية وافية بالعربية.

هـ) أن يكون ذا اهتمام بارزٍ بالمخطوطات العربية والتراث القديم»[5].

و يُنتخب العضو الجديد بأغلبية ثلثي أعضاء المجمع، وتكون العضوية مدى الحياة ولهذا أُطلق عليه اسم

---

[1] ــ المرجع السابق، 22/1.

[2] ــ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص249.

[3] ــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص32.

[4] ــ ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 7/1.

[5] ــ شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص31.

(مجمع الخالدين)[1]. كما يضم المجمع خبراء وهم أشخاص من غير الأعضاء ممن يُرى ضرورة مراجعتهم ومعاونتهم في أعمال المجمع، ويعمل هؤلاء الأعضاء والخبراء في لجان عديدة منها: لجنة الأصول، لجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم، لجنة المعجم الوسيط، لجنة الأدب، لجنة الألفاظ والأساليب، لجنة إحياء التراث، لجنة اللهجات، لجنة ألفاظ الحضارة، لجنة التاريخ، لجنة الجغرافيا، لجنة علم النفس والتربية...إلخ[2].

وللمجمع مكتبة غنية بالكتب والمراجع في مختلف الآداب والعلوم الفنون، تكوّنت هذه المكتبة بالشراء والإهداء، وكان من أهم ما ظفرت به مبكّراً مكتبة عضو المجمع المرحوم الشيخ حسين والى، ومكتبة مراقب المجمع المرحوم الشيخ عبد العزيز البشري، وتحتوي مكتبة المجمع على المطبوعات النفيسة والمخطوطات النادرة وقد نشر المجمع منها طائفة. كما تشتمل المكتبة كتب أعضاء المجمع العاملين منذ إنشائه، مما يُتيح الفرصة لمن يبحث عَلَماً منهم أن يطّلع على آثاره، وبها كثيرٌ من كتب التراث الأساسية في التفسير وعلوم القرآن والحديث والفقه والمنطق واللغة والنحو والصرف والطب والرياضة والفلك والحيوان، غير المئات من أمّهات الكتب و المعاجم والعلوم القديمة والحديثة والفنون[3]. ويحتوي المجمع على هياكل أخرى وهي:

ـــ مراقب المجمع: ويُشرف على أعمال المحرّرين والمترجمين والكتبة وباقي أعمال المجمع الإدارية، ويقوم على إنجاز أعمال المجلّة وطبعها وتوزيعها.

ـــ مكتب المجمع: ويختصّ بتصريف أعمال المجمع الإدارية والمالية، وتنفيذ قراراته ومتابعتها، وضبط أموال المجمع وصيانتها.

ـــ مكتب التسجيل: يقوم بتسجيل قرارات المجمع، وتدوين ما يُقرّه من مصطلحات العلوم والفنون[4].

إنجازات مجمع اللغة العربية القاهري:

أ ـــ المحاضر:

هي سجلاّت المجمع التاريخية؛ تسجِّل بدقّة ما دار في مجلسه ومؤتمره من بحوث ودراسات وقرارات لغوية وإدارية، وما أقرّه المجمع من مصطلحات علمية وفنية وألفاظ الحضارة والحياة العامة.

وتتّضح أهمية هذه المحاضر في تدوينها للمناقشة التي كانت تدور بين أعضاء المجمع في مجالسه حول مسألة ما؛ حيث كانت تدور معارك جدلٍ عنيفةٍ بين الأعضاء في قضايا اللغة العسرة ومسائلها العويصة، وكانوا لا يغادرون مسألةً ولا قضيّةً حتى يقتلوها بحثاً ودرساً وتحليلاً.

---

[1] ـــ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص249.

[2] ـــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص(42،52).

[3] ـــ ينظر: المرجع نفسه، ص53

[4] ـــ ينظر: المرجع نفسه، ص54. ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 25/1.

وقد نُشرت محاضر دورات المجمع الأربعة الأولى حتى 1937م في خمس مجلّدات، ثم توقّف صدور المحاضر نحو عشر سنوات إلى أن رُئي العودة مرّةً أخرى إلى طبع محاضر الدورات التالية للدورة الخامسة حتى الدورة الرابعة والعشرين، ورُئي من الدورة الخامسة والعشرين إلى الدورة الخامسة والثلاثين الاكتفاء بنشر البحوث والمحاضرات التي تُلقى سنوياً في مؤتمر المجمع، وعاد المجمع منذ الدورة السادسة والثلاثين إلى طبع محاضره السنوية المشتملة على ما يدور في مجلسه ومؤتمره سنوياً من قرارات علمية ومصطلحات وبحوث ومناقشات[1].

ب ــ المؤتمر السنوي:

نصّ مرسوم المجمع في سنة 1940م على أن للمجمع مجلساً تنعقد جلساته في فترات دورية من السنة، ومؤتمرات تنعقد جلساتها سنوياً مدّة أربعة أسابيع[2]. وعاقت فترة الحرب العالمية الثانية انتظام اجتماع هذا المؤتمر السنوي؛ لصعوبة مجيء أعضائه المستشرقين إلى القاهرة، وكذلك أعضائه من العرب. وأول انتظام جامع له في الدورة العاشرة سنة 1944م، فقد حضرها الأعضاء العرب، واشترك بعد ذلك في دوراته أعضاؤه المستشرقون. ورُئي في الدورة الخامسة والعشرين أن يُكتفى بطبع بحوث المؤتمر السنوي واستمرّ ذلك حتى الدورة السادسة والثلاثين، ثم رُئي أن تُطبع الدورة في مجلّد مستقل وكذلك بحوث المؤتمر وجلساته وأعماله فعادت بحوث المؤتمر تُطبع مع الدورة، ورُئي في مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين أن تُطبع بحوث المؤتمر في عدد خاص من المجلّة.ثم تقرّر نشرها في المحاضر إبتداءً من الدورة الثامنة والأربعين بالإضافة إلى نشرها في المجلّة[3].

ج ــ المجلّة:

إتّخذ المجمع لنفسه مجلّة علمية حولية صدر عددها الأول سنة 1934م، ثم أصبحت نصف سنوية إبتداءً من العدد الرابع والعشرين[4]. وتضمّ هذه المجلّة أربعة أبواب أساسية: باب المصطلحات التي يُقرّها المجمع، وباب القرارات اللغوية التي يصدرها المجمع وباب البحوث والدراسات اللغوية وباب تراجم أعضاء المجمع.

د ــ تصنيف المعاجم:

من أهم المعاجم التي صنفها المجمع: المعجم الوسيط 1960م، معجم ألفاظ القرآن الكريم 1953م-1969م، المعجم الوجيز 1980م[5]، المعجم الكبير الذي صدر الجزء الأول منه سنة 1956م والعمل جارٍ في

---

[1] ــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص57.

[2] ــ ينظر: مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1978م، 172/5.

[3] ــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص67.

[4] ــ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص249.

[5] ــ ينظر: المرجع نفسه،ص248.

بقيّة الأجزاء، المعجم الجيولوجي 1982م، المعجم الجغرافي 1974م،معجم الفيزيقا النووية والإلكترونية 1974م[1].

هـ ــ تحقيق التراث العربي:

عَنِي المجمع بتحقيق طائفة من أمّهات المعاجم اللغوية القديمة التي لم يسبق نشرها مثل[2]:"ديوان الأدب" للفارابي(ت 350هـ)، و"كتاب الجيم" لأبي عمر الشيباني(206هـ)، و"التكملة والذيل والصلة" للحسن الصغاني (ت 650هـ) وهو تكملة معجم "الصحاح" للجوهري.

و ــ تصنيف الكتب اللغوية والمصطلحية:

ومنها:"مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية والعشرين" كتاب في مائتي صفحة ونيف نشره المجمع سنة 1963م،" في أصول اللغة " كتاب في ثلاثة أجزاء، كتاب"الألفاظ والأساليب"[3]. وفي عام 1958م صدر الجزء الأول من مجموعة "المصطلحات العلمية و الفنية" السنوي، وصدر الجزء السابع والأربعون منها عام 2007م.

ز ــ إقامة مسابقات وجوائز في إحياء التراث:

أعلن المجمع في سنة 1979م منح جائزة قدرها خمس مئة جنيه لأجود إحياء لنصٍ قديم من نصوص التراث، وهي أول مرّة يُعلن المجمع فيها عن مسابقة في إحياء كتابٍ من كتب التراث، وفاز بها في دورة 1979م-1980م الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور ضاحي عبد الباقي عن تحقيق كتاب"المنجد في اللغة" لعلي ابن الحسن الهنائي المصري المعروف باسم كراع النمل(ت 310هـ)[4].

ح ــ تشجيع الإنتاج الأدبي:

قرّر المجمع في الدورة الثانية عشرة 1945م-1946م إنشاء مسابقة لتشجيع الإنتاج الأدبي، وحدّد آخر موعد لتقديم الإنتاج الأدبي شهر مايو من كل سنة. ولما كانت المدة الباقية من هذه الدورة (1945م-1946م) لا تتّسع لإجراء المباريات، رأت لجنة الأدب أن يمنح المجمع في تلك الدورة جائزة الشعر وقدرها مائتا جنيه للأستاذ خليل مطران؛ تتويجاً لإنتاجه الشعري الرفيع[5]. ثم أصبحت تقام هذه الجائزة كل سنة، وقد حفّزت المبدعين، وبشّرت بهم حيث طارت شهرة الكثير من الفائزين، ونالوا حظّاً غير قليلٍ من المجد الأدبي في

---

[1] ــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص165.

[2] ــ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص248.

[3] ــ ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص(86،96).

[4] ــ ينظر: المرجع نفسه، ص(197 ــ198).

[5] ــ ينظر: المرجع نفسه،ص204.

الشعر أو القصّة أو التحقيق أو الدراسة الأدبية.

ثالثاً ــ علاقة الخضر حسين بمجمع اللغة العربية القاهري:

تاريخ انضمام الخضر حسين لمجمع اللغة العربية:

ورد في المادة الرابعة من المرسوم الملكي القاضي بإنشاء مجمع اللغة العربي الملكي أن يتكوّن المجمع من عشرين عضواً عاملاً؛ من بين العلماء المعروفين بتعمّقهم في اللغة العربية، أو ببحوثهم في فقهها ولهجاتها. وكان الخضر حسين ممّن توفّرت فيهم تلك الشروط؛ فعُيّن بمرسومٍ ملكي ضمن الرعيل الأول من الأعضاء يوم 16جمادى الثانية سنة1352هــ الموافق لــ 06أكتوبرسنة 1933م، وجاء في المرسوم القاضي بتعيين الأعضاء ما يلي:«

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطّلاع على المرسوم الصادر بتاريخ 14شعبان سنة 1351هــ- 13ديسمبر سنة 1932م بإنشاء مجمع اللغة العربية الملكي؛

وبناءً على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسّمنا بما هو آت:

مادة 1ــ يعيّن أعضاء عاملين بمجمع اللغة العربية الملكي كلٌ من:

محمد توفيق رفعت باشا

حايم نحوم أفندي

الشيخ حسين والى

الدكتور فارس نمر

الدكتور منصور فهمـــــي ... ... عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية

الشيخ إبراهيم حمـــــروش ... ... شيخ كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر

الشيخ محمد الخضر حسين ... ... الأستاذ بكلية أصول الدين بالجامع الأزهر

أحمد العوامرى بك ... ... المفتّش الأول للغة العربية بوزارة المعارف العمومية

... ... إلخ»[1].

ويحتوي المرسوم على عشرين عضواً. وظلّ الخضر حسين عضواً بالمجمع إلى وفاته رحمه الله، وكان حريصاً على حضور حفلات المجمع حتى في أخريات حياته على الرغم من سوء صحّته وكِبَر سنّه.

[1] ــ مجلة مجمع اللغة العربية الملكي،12/1.

مكانة الخضر حسين في المجمع القاهري:

كان الخضر حسين من الذين رفعوا سمك المجمع، ومكّنوا له؛ فبحوثه ومناقشاته في مجلّة المجمع ومحاضره تشهد بفضله وتبريزه، وتضلّعه في اللغة العربية. يقول عنه الأستاذ الشيخ محمد علي النجّار في حفل تأبينه:«وجملة القول أن الشيخ اِجتمع فيه من الفضائل ما لم يجتمع في غيره إلا في الندرى؛ فقد كان عالماً ضليعاً، وكان مع ذلك عالماً بأحوال المجتمع ومراميه لا يشذّ عنه مقاصد الناس ومعاقد شؤونهم، حفيظاً على العربية والدين، يردّ ما يوجّه إليهما وما يصدر من الأفكار ، منابذاً لهما، قويّ الحجّة، حسن الجدال»[1]، ومن بحوثه القيّمة التي تشهد على ذلك: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة.

أعماله المجمعية[2]:

أ ــ اللجان التي اشترك فيها:

إشترك الخضر حسين في كثير من لجان المجمع منها:

1) لجنة اللهجات.
2) لجنة الآداب والفنون الجميلة.
3) لجنة لدراسة معجم فيشر.
4) لجنة الأعلام الجغرافية.
5) لجنة الأصول.
6) لجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم.
7) لجنة المساحة والعمارة.
8) لجنة المعجم الوسيط.

ب ــ المقالات والبحوث التي نشرها في مجلة المجمع:

أثرى محمد الخضر حسين مجلّة مجمع اللغة العربية ببحوثٍ ومقالاتٍ قيّمة وهي كما يلي:

1) المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية(المجلّة، ج1، ص291)
2) شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها(تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات و لم ترد بقيّتها) (المجلّة، ج2،ص36).
3) الاستشهاد بالحديث في اللغة(المجلّة،ج3،ص197).

---

[1] ــ مجلة مجمع اللغة العربية،334/14.

[2] – ينظر: محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً،ص159/2.

4) مناقشة بحث"اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة"(المجلّة، ج6،ص93).

5) وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء(المجلّة، ج7،ص254).

6) اسم المصدر في المعاجم(المجلّة، ج8،ص147).

7) طرق وضع المصطلحات الطبّية وتوحيدها في البلاد العربية (المجلّة، ج8،ص366).

8) الشعر البديع في نظر الأدباء(المجلّة، ج11،ص35).

9) من وُثّق من علماء العربية ومن طُعِن فيه(المجلة، ج12،ص51).

وسنقوم بدراسة هذه المقالات دراسة وصفية. وللخضر حسين عدّة قصائد في افتتاح دورات المجمع، ومثّل المجمع مع الشيخ عبد القادر المغربي في المؤتمر الطبي العربي الثاني والعشرين الذي عُقد بمدينة دمشق في المدّة من 8 إلى 12 من أغسطس 1954م.

الفصل الأول: جهوده في أصول النحو والصرف.

المبحث الأول: جهوده في أصول النحو.

أولاً ــ في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة:

ثانياً ــ في القياس(قياس صيغة"مَفْعَلَة" للمكان، وقياس صيغة "فَعّال" للمبالغة):

المبحث الثاني: جهوده في الصرف.

أولاً ــ في النّسب إلى جمع التكسير:

ثانياً ــ في وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء:

المبحث الأول: جهوده في أصول النحو

أولاًـــ في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة:

نشر محمد الخضر حسين بحثا في مجلّة مجمع اللغة العربية بعنوان"الاستشهاد بالحديث في اللغة"، ورغم أنه يحمل عنوان الاستشهاد بالحديث في اللغة، إلا أن مضمونه يدور حول الاستشهاد بالحديث في النحو. وقد عبّر فيه عن موقفه من الاستشهاد بالحديث. ويعد هذا الموقف طليعة مواقف النحويين المحدثين، ويكادُ يكون المعبر عن موقفهم بلسان الخضر حسين؛ حيث لم يظهر هناك خلاف بيّن يدحض ما جاء به الخضر حسين. و قبل الحديث عن موقف الخضر حسين من الاستشهاد بالحديث الشريف، لابد من الإشارة إلى مفهوم الاستشهاد، ومفهوم الحديث النبوي الشريف، وموقف النحاة من الاستشهاد به.

1ـــ مفهوم مصطلحي الاستشهاد و الحديث النبوي الشريف:

الاستشهاد مصدر من الفعل استشهد.يقال:«اسْتَشْهَدت فلاناً: إذا سألته إقامة شهادة احتملها»[1]، و الشهادة الخبر القاطع[2].

و الاستشهاد في اصطلاح النحويين هو:«الاحتجاج للرأي أو المذهب؛ أي أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد...»[3]. ويعرّفه علي أبو المكارم بقوله:«الاستشهاد ذكر الأدلّة النصية للقواعد النحوية؛ أي التي تنبني عليها هذه القواعد.والاستشهاد –بهذا التحديد– بعض مدلول الاحتجاج؛ فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقاً.و بهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصاً لغويّة، أو أصولاً نحوية. ولكن كثيراً ما يستخدم هذان الاصطلاحان معاً في التراث النحوي للدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدر التقنين والتقعيد»[4].

أما الحديث فهو في اللغة: الجديد من الأشياء، ويطلق أيضاً على الخبر القليل أو الكثير[5]، لأنه يتجدّد بين

---

[1]– الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد المنعم خفاجي، ومحمود فرج، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د،ت)، باب الهاء والشين، مادة[شهد]، 72/6.

[2]– ينظر: الجوهري، الصحاح، تحقيق أحمدعبدالغفورعطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط4، 1990م، باب الدال، فصل الشين، مادة[شهد]، 494/2.

[3]– محمدسميراللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة،دارالفرقان،ط1،1405هـ ـ 1985م، ص119.

[4]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دارغريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص219.

[5]– ينظر:ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخـــرَين، دارالمعارف، القاهرة،(د،ت)، باب الحاء، مادة[حدث]، 797/2.

الفينة والأخرى.

وفي اصطلاح المحدّثين:« هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، و تقريراته، وصفاته الخَلقية والخُلقية... ومن العلماء من يزيد في تعريف الحديث: وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم »[1].

2ــ موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

أجمع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة. فكان من البداهة أن يقدّموا الحديث النبوي الشريف على كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من كلام النبي صلى الله عليه و سلم، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعل في النفس، ولا أصحّ لفظاً، ولا أقوم معنى. ولكن ذلك لم يحدث عند النحاة الأوائل فقد سكتوا عن الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، وقلّلوا منه، ولم يشُذّ منهم أحد« فهذا سيبويه- إمامهم- لم يذكر في كتابه غير ثمانية أحاديث... أما الفرّاء وإن ذكر في(معاني القرآن) خمسة وثلاثين حديثاً، إلا أنّه أوردها تفسيراً للكلمات اللغوية، أو لبيان سبب النزول أو لغير ذلك »[2].

وفي القرن السادس الهجري ظهرت بوادر من علماء أندلسيين إلى الاعتماد على الأحاديث النبوية في استنباط القواعد النحوية، ومن هؤلاء العلماء السهيلي(ت 571) الذي أكثر الاستشهاد بالحديث في كتابه"أمالي السهيلي"؛ حيث ذكر فيه أربعاً وسبعين مسألةً، وتناول مشكلات وقعت في الحديث، أغلبها مشكلات نحوية ولغوية. وفاق هؤلاء العلماء ابن مالك(ت672هـــ)؛ حيث بلغ الذروة في كتابه"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، فقد عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح. ثم جاء ابن هشام(ت761هـــ) فكان يُكثر من الاحتجاج بالحديث ما وَجد إلى ذلك سبيل[3].

وهذا التوجه نحو الاستدلال بالحديث النبوي لقي إنكاراً من طرف بعض العلماء، وعلى رأسهم: ابن الضائع، وأبو حيّان(ت 745هـــ)؛ فقد رفضا الاستشهاد بالحديث، واحتجّ أنصار هذا الاتجاه بحجّتين:

أحدهما: أن الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت من الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما رُويت بالمعنى.

ثانيهما:أن معظم الرواة كانوا من الأعاجم، وقد وقع اللحن في الكثير مما رُوي من الأحاديث[4].

---

[1]- محمد بن محمد أبوشهبة، الوسيط في علوم الحديث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ص(15-16).

[2]- خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العـــربية بالقاهرة(جمعًا، ودراسةً، وتقويمًا، إلى نهاية الحادية والستين)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1،1424هـــ ـــ 2003م، ص(677- 678).

[3]- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو، أضواء السلف، الرياض، ط2،1417هـــ -1997م، ص(106-107).

[4]- السيوطي، الاقتراح، دار المعرفة الجامعية، مصر،1426هـــ -2006م، ص(92-93).

ولكنّ أنصار المجيزين ردّوا على هاتين الحجّتين، ومن ردودهم قولهم: إن معظم الأحاديث وكثيرٌ من الروايات دُوّنت في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، أي في عصر الاحتجاج وغاية ما حصل يومئذ هو تبديل لفظٍ بلفظٍ يصحّ الاحتجاج به[1].

وفي ظلّ هذا الشد والجذب بين الفريقين ظهر فريق ثالث توسّط بينهما، وكان المتحدّث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي(ت790هـ)، ويرى أصحاب هذا الاتّجاه أن هناك أحاديث يُحتجّ بها، وهناك أحاديث لا يُحتجّ بها؛ فالأحاديث التي يُحتجّ بها هي الأحاديث التي عُرف اعتناء رواتها بألفاظها لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل ابن حجر، والأمثال النبوية.أما الأحاديث التي لا يحتجّ بها فهي الأحاديث التي نُقلت بالمعنى دون اللفظ[2].

وقد أُثيرت قضيّة الاحتجاج بلفظ الحديث في مجمع اللغة العربية في الدورة الأولى من دوراته، فانقسم أعضاؤه إلى قسمين، منهم من أنكر الاحتجاج به مردّداً ما قاله أبو حيّان وغيره، ومنهم من أجاز الاحتجاج به معتمداً على ما سلكه ابن مالك وغيره، وهذا ما دعا المجمع إلى تشكيل لجنة مكوّنة من: الشيخ" أحمد الإسكندري"،و"الشيخ إبراهيم حمروش"، و"الشيخ محمد الخضر حسين" لدراسة هذا الموضوع[3]. فقدّم الشيخ محمد الخضر حسين بحثه المذكور، وكان الأساس الذي بنى عليه المجمع موقفه من القضية.

3ـــ موقف محمد الخضر حسين من الاستشهاد بالحديث،وأثره في المجمع:

بعد أن عرض محمد الخضر حسين في بحثه وجهة نظر المانعين، والمجوزين، ومناقشة أدلّة المانعين، خلُص إلى إبداء رأيه في المسألة، حيث يرى أن الأحاديث ثلاثة أقسام:

القسم الأول:أحاديث لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة؛ وهي ستّة أنواع:

أولها ـــ ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة و السلام؛ كقوله:«حَمِيَ الوطيس»، وقوله:«مات حتف أنفه»، وقوله:«الظلم ظلمات يوم القيامة».

ثانيها ـــ ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتعبّد بها؛ كألفاظ القنوت والتحيات، وكثيرٌ من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها ـــ ما يُروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعها ـــ الأحاديث التي وردت من طرقٍ متعدّدة واتّحدت ألفاظها.

---

[1]- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الراشد، العراق، 1981م، ص23.

[2]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص136.

[3]- خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص678.

خامسها ــ الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيه فساد اللغة؛ كمالك ابن أنس، وعبد الملك ابن جريح، والإمام الشافعي.

سادسها ــ ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل:ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

القسم الثاني: أحاديثٌ لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها؛ وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخّرين. وسواء كانت هذه الأحاديث مقطوعة، أو متّصلة السند. وسبب منع الاحتجاج بها بُعد مدوّنها عن الطبقة التي يحتجّ بها.

القسم الثالث: حديث يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه؛ وهو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول، و لم يكن من الأنواع الستّة المنبّه عليها. وهذا القسم نوعان:

ــ حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحكمه جواز الاحتجاج به.

ــ حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، وحكمه جواز الاحتجاج به إذا جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدّثين بأنها وهم من الراوي. أما إذا جاء في روايةٍ شاذة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدّثين إنها غلط من الراوي فلا يُستشهد به[1].

وخلاصة موقف الخضر حسين من الاستشهاد بالحديث ذكره في ختام بحثه حيث قال:« فخلاصة البحث أننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول، وإن اختلفت الرواية. ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدّثين بالغلط، أو التصحيف، غمزاً لا مردّ له.ويشدّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته»[2].

ومفهوم الحديث عند الخضر حسين لا يتوقّف عند أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وشؤونه العامة والخاصة، بل يشمل أقوال الصحابة والتابعين حيث قال:« يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين. و كذلك نرى المؤلّفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أقوال الصحابة، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت من طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى

---

[1]- ينظر: محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1937م، 3/(208،210).

[2]- المرجع نفسه، 3/210.

رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو وضع قاعدة نحوية»[1].

وقد أورد الخضر حسين في مقاله سؤال فحواه: هل في الحديث مالا شاهد له في كلام العرب؟. وأجاب عنه بقوله:«يَرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهداً في كلام العرب، وترد بعض الألفاظ على وجه الاستعمال لا يعرف إلا من الحديث. وكثيراً ما يقول شرّاح غريب الحديث- وهم من جهابذة علماء اللغة- هذا اللفظ لم يجيء إلا في الحديث و لم نسمعه إلا فيه... ومن أمثلة هذا النوع كلمة«إستارة» وردت في حديث (أيّما رجل أغلق بابه على امرأته، وأرخى دونه إستارة فقد تمّ صداقها)...قال شرّاح الغريب: لم تستعمل"إستارة" إلا في هذا الحديث»[2].

أثر موقف الخضر حسين في مجمع اللغة العربية:

بعد أن قدم الخضر حسين بحثه للمجمع، ناقشه ، ثم تبنى ما جاء فيه من الأحاديث التي يحتجّ بها، وزاد عليه نوعين: الأحاديث المتواترة والمشهورة، وكتب النبي صلى الله عليه وسلّم، وجاء نص قرار المجمع كما يلي:

« اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى لكثرة الأعاجم في روايتها.

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبيّنة فيما يأتي:

ـــ لا يحتجّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول؛ كالكتب الصحاح الستّة فما قبلها.

ـــ يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج) الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د) كتب النبي صلى الله عليه وسلّم.

ه) الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم.

و) الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز) الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح) الأحاديث المرويّة من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة»[3].

---

[1]- المرجع السابق، 3/(197،198).

[2]- المرجع نفسه،198/3.

[3]- مجلة مجمع فؤاد الأول اللغة العربية، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1939م، 7/4.

وهكذا نرى أن موقف الخضر حسين، وموقف المجمع من الاستشهاد بالحديث لم يكن بالمتشدّد الذي يرد الاستشهاد بالحديث، ولا بالمتحلّل الذي ترك الأمر مطلقاً دون قيد أو شرط، بل توخّى الإفادة من هذا المصدر المعين.و مع أن هذا القرار قد صدر في الدورة الرابعة إلا أنه لم تظهر الإفادة منه إلا في قرارات قليلة بالموازنة مع الاعتماد على القرآن الكريم أو الشعر. ومن الأحاديث التي اعتمد عليه المجمع في قراراته حديث:« ثم قدّم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار» رواه البخاري وغيره واللفظ له[1]، استدل به على إجازة دخول(ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه[2]، وقد استدلّ به ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح[3]. واستدلّ بحديث: « قواري الله في أرضه »[4] على إجازة جمع فاعل إذا كان لمذكّر عاقل على فواعل[5]، واستدلّ لقياسية النعت بالأعداد بحديث:« الناس كإبل مائة»[6]، واستدلّ بالحديث:« كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر»[7] على إجازة العطف بدون فاصل على الضمير المتّصل المرفوع[8].

وقد أبدى خالد بن سعود بن فارس العصيمي ملاحظات على المجمع في قضيّة الاحتجاج بالحديث النبوي وهي:

أولا: أن المجمع في أكثر استدلالاته بالأحاديث لم يكن إلا متابعاً لمن سبقه من العلماء.

---

[1]- البخاري، الجامع الصحيح، شرح وتحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط1، 1403هـ، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها، 141/2.ورواه الإمام أحمد بلفظ: «ثم قدم الرجل الذي كان تسلّف منه فأتاه بألف دينار»أحمد بن حنبل، المسند، شرح أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، 1394هـ-1974م، 242/16.

[2]- ينظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص319.

[3]- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكل الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة العروبة، القاهرة، (د،ت)، ص57.

[4]- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر،تحقيق محمد محمود الطناحي، دارإحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د،ت)، 56/4.

[5]- ينظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص681.

[6]- مسلم، صحيح مسلم، تحقيق أبوقتيبة نظرمحمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1،1427هـ-2006م، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم:«الناس كإبل مائة،لاتجد فيها راحلة»،1185/2.أحمد بن حنبل، المسند، شرح أحمد شاكر،دار المعارف، مصر،1377هـ-1957م، 239/6. وينظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص325.

[7]- البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب لو كنت متخذاًخليلاً، 13/3.ورواه مسلم بلفظ:«جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر» مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، 1122/2.

[8]- ينظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص278.

ثانياً: لم يأت في أي مسألةٍ من المسائل التي استدلّ بها المجمع بالأحاديث الاعتماد عليه وحده في إثبات قاعدة.

ثالثاً: أن القرار الذي صدر بالاحتجاج بالأحاديث في مجالات اللغة مع كونه مضبوطاً بضوابطٍ علميّة، إلا أن المجمع لم يراعها في قراراته فحديث « الناس قواري الله في أرضه» ليس في الكتب التي دوّنت في الصدر الأول[1].

ثانياًـــ في القياس(قياس صيغة "مَفْعَلَة" للمكان، وقياس صيغة "فَعّال" للمبالغة):

1- قياس صيغة"مَفْعَلَة*" للمكان:

1-1- موقف النحاة من قياس صيغة"مَفْعَلَة" للمكان:

صاغ العرب من أسماء الأعيان الثلاثية(المجرّدة، والمزيدة) ألفاظاً على وزن"مَفْعَلة" للدلالة على المكان الذي تكثر فيه تلك الأشياء، فقالوا: هذه أرض مأسدة، و مسبعة ومذأبة؛ أي كثيرة الأسود، والسباع، والذئاب. يقول سيبويه: «هذا باب ما يكون مَفْعَل لا زمة لها الهاء و الفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثّر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبعة، ومأسدة، ومذأبة... ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو: الضفدع، والثعلب، كراهية أن يثقُل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصّوا بها بنات الثلاثة لخفتها»[2].

و وقع خلاف بين العلماء حول هذه الصيغة هل هي قياسية أم سماعية؟؛ فمنهم من قال أنها سماعية كالرضي في شرح الشافية حيث قال:« واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان، وكان اسمه جامداً فالباب فيه"مَفْعَلَة" بفتح العين كالمأسدة والمسبعة، والمذأبة؛ أي الموضع الكثير الأسود والسباع والذئاب، وهو مع كثرته ليس بقياس مُطرد، فلا يقال: مضبعة ومقردة»[3]، أي للأرض الكثيرة الضباع والقرود. ومنهم من لـــمّح إلى أنها قياسية؛ حيث لم يصرح بذلك، ولكن عبارته توحي بذلك كالزمخشري، وابن مالك. يقول الزمخشري: « وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه (مَفْعَلَة) بالفتح »[4]، ويقول ابن مالك:« يصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص682.

* المقصود من صيغ "مفعلة": الصيغة المشتقة من أسماءالأعيان(الجمادات).

[2]- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2، 1402هـــ-1982م، 92/4.

[3]- رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور وآخرَين،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـــ-1982م،(د،ت)،188/1.

[4]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1،1993م، ص304.

كثرته أو محلها(مَفْعَلَة) »[1].

وبناء على ذلك فإن أهل السماع رغم إقرارهم بكثرة هذه الصيغة في كلام العرب كما في قول الرضي، إلا أنهم لا يجيزون قياس الكلمات الغير مسموعة عليها، وعلى العكس من ذلك أهل القياس فإنهم يقيسون عليها ما لم يُسمع. و قد تناول مجمع اللغة العربية هذه المسألة، ورأى ضرورة اتّخاذ موقف اتجاهها، وهذا ما حدث بالفعل، فما هو ذلك الموقف يا ترى؟.

1-2- شرح محمد الخضر حسين لقرار المجمع حول قياس صيغة "مَفْعَلَة" للمكان:

أقرّ مجمع اللغة العربية قياسية صوغ "مَفْعَلَة" من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، معتمداً على كثرة ورودها في كلام العرب، وعلى ما نُقل عن بعض العلماء من القول بقياسيتها، وأصدر القرار التالي: «تصاغ "مَفْعَلَة" قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد»[2].

وقد قام محمد الخضر حسين بشرح قرار المجمع والاحتجاج له؛ فبيّن أن صيغة "مَفْعَلَة" من أسماء الأعيان للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان وردت في كلام العرب من الثلاثي المجرّد، والمزيد، والرباعي[3]. ثم بيّن كيف اشتقّت العرب هذه الصيغة من كلامها حيث قال:« ومن الواضح أن وزن "مَفْعَلَة" لا يسع أكثر من ثلاثة أحرف، فإن كان اسم العين المأخوذ منه ثلاثي الأصول، وكان من قبيل المجرّد، نحو: سبع وذئب، اشتقّوا منه وهو على حروفه المنطوق بها لفظاً في وزن مَفْعَلَة، فقالوا للأرض التي يكثر فيها السباع: مسبعة، وللأرض التي يكثر فيها الذئاب: مذأبة، فإن كان ثلاثي الأصول من قبيل المزيد فيه، نحو: بطّيخ، وأفعى، حذفوا ما زاد عن الأصول، وقالوا للأرض التي يكثر فيها البطّيخ أو الأفاعي: مبطخة أو مفعات.

وأما ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف؛ نحو: عقرب، فإنهم يحذفون بعض أصوله حتى يمكن صوغه في مفعلة كما قالوا في الأرض التي يكثر فيها العقارب: معقرة وفي الأرض التي يكثر فيها الضغابيس: مضغبة»[4].

وبعد أن أصّل الخضر حسين لصيغة "مَفْعَلَة" في كلام العرب، ذكر موقف العلماء من هذه الصيغة من جهة فتح باب القياس أو الوقوف بها عند حد السماع، وقد قسّمه إلى قسمين:

قسم لم يختلف العلماء على أنه سماعي؛ وهو المشتق من الرباعي الأصول. يقول الخضر حسين:« وأما صوغ

---

[1]- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1388هـ، ص209.

[2]- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1936م،35/2.

[3]- ينظر:محمد الخضرحسين، شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها،مجلة مجمع اللغة العربية الملكي،50/2.

[4]- المرجع نفسه، 50/2.

مَفْعَلَة مما زادت أصوله على ثلاثة أحرف، فلم نر أحد من علماء العربية ذهب به مذهب القياس، ووجهه أن العرب لم يصوغوا مَفْعَلَة من اسم العين الرباعي إلا قليلاً، وسبب هذه القلّة أن الاسم الرباعي لا يمكن بناء مفعلة منه إلا أن يُحذف منه حرف، وحذف الحرف الأصلي مكروه عندهم؛ لا يرتكبونه إلا أن تدفعهم إليه ضرورة»[1]، والسبب الثاني هو أنه:«ورد عن العرب أنهم صاغوا من اسم العين الرباعي ألفاظاً على وزن مُفْعَلَلَة بصيغة اسم المفعول، فقالوا: أرض مثعلبة من الثعالب، ومعقربة من العقارب، وهذه رواية سيبوية، ورواها أبو زيد بصيغة اسم الفاعل: مُعَقْـــرِبة ومُثَعْلِبة ... وما ورد من الألفاظ على مُفْعللة هو على كلا الروايتين نادر إلى حدّ يبعده أن يكون مقيساً؛ وذكر صاحب المخصص الألفاظ التي وردت في هذا الوزن فلم تتجاوز خمس كلمات، وهي مثعلبة، ومعقربة، ومعنكبة من العناكب، ومؤرنبة من الأرانب، ومخرنقة من الخرانق؛ وهي أولاد الأرانب»[2].

وقسم اختلف العلماء فيه؛ وهو المشتق من الثلاثي المجرّد والمزيد، فمنهم من قال أنه سماعي؛كالرضى صاحب شرح الشافية، ومنهم من قال أنه قياسي مطرد؛ كسيبويه، وأبو الحسن الأخفش، ومظهر الدين صاحب شرح المفصّل المسمى المكمّل، والمرتضى شارح القاموس[3].

وبناءً على ما ورد في كلام العرب من صوغ "مَفْعَلَة" من اسم العين الثلاثي المجرّد والمزيد بكثرة، واعتداد بعض العلماء بهذه الكثرة، وجَعلِها من قبيل ما يقاس عليه؛ صَوّب محمد الخضر حسين رأي المجمع في القول بقياسية صيغة "مَفْعَلَة"؛ لأنه قد يحتاج إليها في التعبير عن أماكن يكثر فيها أشياء من حيوانات، أو نبات، أو جماد[4].

ورغم تصويب الخضر حسين لقرار المجمع، لكننا نرى أنه لا يمكن فتح باب القياس في صيغة مفعلة، وإنما يقبل من هذه الصيغة الألفاظ التي يقبلها الطبع، وتجد قبولاً بين الناس، وبذلك نجمع بين الفريقين المختلفين أو نتوسط بينهما. ومن الألفاظ الحديثة التي صيغت على وزن «مفعلة»: ملبنة، ومزبدة، ومقطنة.

2- قياس صيغة "فعّال" للمبالغة:

2-1- موقف النحاة من قياس صيغة "فعّال" للمبالغة:

اشتق العرب من الفعل اسماً للفاعل فقالوا: عالم، وسابق، وتائب، وسارق، وضارب، وقاتل. فإذا كثر وقوع

---

[1]- المرجع السابق، 52/2.

[2]- المرجع نفسه، 53/2.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، 2/(51-52).

[4]- المرجع نفسه، 53/2.

الفعل من اسم الفاعل؛ وضع العرب صيغاً تدلّ على تلك الكثرة سمّيت صيغ المبالغة؛ ومنها صيغة"فعّال" كعلاّم، وسبّاق، وتوّاب، وسرّاق، وضرّاب، وقتّال. وهي مشهورة في كتب النحويين والتصريفيين.يقول المبرّد:« فإن أردت أن تكثر الفعل، كان للتكثير أبنية، فمن ذلك (فعّال)، تقول: رجل قتّال؛ إذا كان يُكثِر القتل، فأما قاتل فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل»[1]، ثم يقول: «ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضربة واحدة: ضرّاب، ولمن خاط خيطة واحدة: خيّاط...»[2]. ويوضّح معناها أبو هلال العسكري بقوله:«إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقتٍ قيل (فعّال)؛ مثل: علاّم، و صبّار ...»[3].ولكن هل بناء (فعّال) للمبالغة قياسي؟، أم سماعي؟.

تحدّث العلماء عن تحويل صيغة اسم الفاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه، وذكروا الأوزان التي تأتي عليها ومنها "فعّال"، لكن أكثرهم لم يتحدّث عن جواز القياس على تلك الصيغة أو عدم الجواز. ويمكن إجمال رأي العلماء الذين تحدثوا في هذه المسألة بما يأتي:

أولاً: أن بناء "فعّال" للمبالغة من غير الثلاثي قليل، وقيل نادر، نحو: درّاك، وسآر من أدرك، وأسأر[4].

ثانياً: أن بناء فعّال للمبالغة والتكثير من الثلاثي المتعدّي واللازم مختلف فيه على قولين:

أ- فريق يرى أن يقتصر فيه على المسموع، وقد اختاره ابن أبي الربيع فقال:«واختلف الناس في القياس[على صيغ المبالغة ومنها(فعّال)]:فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب، فلا يقال: أكّال،ولا مئكال، وإنما يقال أكول؛ لأنه المسموع من العرب، وتقول:قتّال؛ لأنه سمع أيضاً، ولا تقول: مقتال؛ لأنه لم يسمع ... ومنهم من قال إنه قياس في فَعُول، ومِفْعَال ... و الذي يظهر لي أنه لا يقال منه إلا ما قالته العرب»[5].

ب- فريق يرى أن صوغ "فعّال" للدلالة على المبالغة والتكثير من الثلاثي المتعدّي قياسي[6].

وأما صوغ "فعّال"من الثلاثي اللازم فتوقف فيه من المتأخّرين الشيخ أحمد الإسكندري والشيخ حسين والي؛ وهما عضوان من أعضاء المجمع القاهري؛ لأنهما رأيا أن النحويين الأوائل لم يتحدّثوا عنه، فكأن الأصل عندهما

---

[1]- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ-1994م، 112/2.

[2]- المرجع نفسه، 117/2.

[3]- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د،ت)، ص12.

[4]- ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1،1375هـ-1955م، 343/2.

[5]- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،1407هـ-1986م، 2/(1054-1055).

[6]- ينظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص458.

أن لا يبنى للمبالغة إلا من متعدٍ[1]. ولكن وردت صيغ مبالغة من الفعل اللازم كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ۝١١ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ ﴾[2]، وقولهم: فلان بسّام الثغر، ضحّاك السن[3].

2-2- شرح الخضر حسين لقرار المجمع حول قياس صيغة "فَعَّال" للمبالغة:

قام مجمع اللغة العربية بإعادة النظر في صيغة "فَعَّال" التي تدلّ على المبالغة والتكثير من حيث هل هي قياسية أم سماعية؟، وهل تشتقّ من الثلاثي اللازم والمتعدّي على حدٍّ سواء؟.وبعد البحث في الموضوع، ودراسته ومناقشته؛ أقرّ المجمع بقياسية صيغة فعّال، وأصدر القرار التالي:«يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي»[4].

وقد قام محمد الخضر حسين بشرح هذا القرار والاحتجاج له في بحث نشره في مجلّة المجمع بعنوان "شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها". و قد ذكر فيه مسألتين هما: السبب الذي دعا المجمع إلى النظر في صيغة "فعّال" من حيث اشتقاقها وصحّة القياس عليها، ونتيجة البحث التي بنى عليها المجمع قراره. فالسبب هو اشتداد الحاجة إلى وضع أسماء لأشياء تشتدّ فيها بعض الصفات، أو تكثر فيها بعض الأفعال، «ومن الصيغ التي تدلّ على شدّة الوصف، أو كثرة الفعل صيغة"فعّال"؛ وهذا ما دعا المجمع إلى النظر في هذه الصيغة من جهة اشتقاقها وصحّة القياس على ما سُمع من أمثلتها»[5]. وأما نتيجة البحث في كتب اللغة، والتي بنى عليها المجمع قراره فهي:

- كثيراً من كتب الصرف لم تتعرّض لصيغة "فعّال" من ناحية أنها قياسية أو سماعية، ولا تزيد على ذكر أنها صيغة تأتي بدلاً من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في معنى الفعل.

- هناك طائفة تعرّضت إلى مجيء فَعّال، و مِفعَال، و فَعول بدلاً من اسم الفاعل ويصفونها بالكثرة، ومنهم الأشموني.

- هناك طائفة صرّحت بأن الصيغ الخمس، فَعّالا، و مِفعالا، وفَعولا، وفِعِّيلا، وفَعِلا المأخوذة من فعل متعد قياسية.

---

[1]- المرجع السابق، ص458.

[2]- سورة القلم،الآية(10،12).

[3]- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر،ط3،(د،ت)، 260/3.

[4]- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي،35/2.

[5]- محمد الخضرحسين، شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها،مجلة مجمع اللغة العربية الملكي،54/2.

– هناك من يذكر صيغة "فعّال" بوجه خاص، ويجعلها أصلاً مطرداً، و لم يخص هذه الأصالة والاطّراد بالفعل المتعدّي.

– توجد في كتب اللغة(المعاجم)العديد من الألفاظ على وزن "فعّال" مشتقّة من الفعل اللازم ومنها الأمثلة التالية: الأطّاط، الأفّاك، الألاّق، الأوّاب، البخّال، البرّاق، البسّام، البطّال، التوّاب، التيّاح، التيّاه، الثجّاج، الثوّاب، الجفّاف، الجمّاز، الجوّال، الحنّان، الحلاّف، الخرّاج، الخطّار، الخنّاس، الخوّار، الدرّاج، الدهّاس، الدوّار، الرجّاس، الرجّاف، الرعّاس، الروّاغ، الزحّار، الزخّار، الزعّاق، السبّاح، السجّاع، السرّاج ... الخ[1].

وبناء على تلك النصوص التي اقتضت بأطلاقها أن صيغة"فعّال" مقيسة في اللازم و المتعدّي، و كثرة ما جاء في هذه الصيغة من نوعي اللازم والمتعدّي؛ قرّر المجمع قياسية صيغة"فعّال"للمبالغة في الفعل اللازم والمتعدّي. وبعد هذا القرار نظر المجمع في صيغ أخرى للمبالغة وهي: فَعول، و فِعّيل، وفعلة، فأصدر قراراً يقضي باطّرادها، ثم أصدر قراراً يقضي بقياسية صيغ المبالغة جميعها. ويُعدُّ هذا توسّع غير مقبول ومردود، إذ أن صيغ المبالغة كثيرة ومتعدّدة بلغ بها أحد الباحثين ثلاثين صيغة[2]، وأشهرها خمسة في كتب النحويين والصرفيين وهي: فَعّال، ومِفْعَال،وفَعُول، وفَعِّيل،وفَعِل، «والحكم بقياسية صيغ المبالغة كلها يحتاج إلى دراسة مفصّلة لكلّ واحدٍ منها؛ لأن هذه الصيغ ليست على درجة واحدة من حيث كثرة الوارد منها. فإذا كان فُعَيّل لم يرد منه سوى أربع كلمات، فكيف يكون قياسياً من اللازم و المتعدّي؟»[3].

ولا يزال الخلاف قائماً حول صيغ المبالغة في كتب الصرف والنحو الحديثة ؛ فمن المؤلّفين من يقول بسماعيتها كمصطفى الغلاييني[4]، ومنهم من يقول بقياسية الصيغ الخمس المشهورة فقط. ونرى أنه لا يمكن الجزم بقياسية جميع صيغ المبالغة، ولا يمكن الوقوف عند حدّ السماع فقط، بل هناك من صيغ المبالغة ما هو قياسي؛ وهي التي كثر ورودها في كلام العرب، ومنها ما هو سماعي؛ وهي التي وردت بقلّة في كلامهم.

---

[1]– ينظر: المرجع السابق ، 2/(54،62).

[2]– ينظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص479.

[3]– المرجع نفسه، ص479.

[4]– ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1414هـ–1993م،1/193.

المبحث الثاني: جهوده في الصرف

أولاً ــ في النّسب إلى جمع التكسير:

1- تعريف النّسب، وجمع التكسير:

النسب في اللغة يعني الانتماء إلى الآباء، أو البلدان، أو الصناعات[1].أو هو الانتماء إلى أحد ستة أشياء وهي: الجنس، أو القبيلة، أو البلد، أو المذهب، أو الصفة، أو العادة. نقول في الجنس: رجل حبشي، وفي القبيلة: قرشي، وفي البلد: مكي، وفي المذهب: مالكي، وفي الصفة: نحوي، وفي العادة:خمري[2].

وفي اصطلاح النحويين هو:« إلحاق ياء مشدّدة آخر الاسم، مكسور ما قبلها؛ للدلالة على نسبة شيء إلى آخر»[3]، تقول: هذا جزائري، وذاك مغربي. وقد أطلق عليه سيبويه اسم الإضافة؛ لأن نسبة الشيء إلى شيء آخر هي إضافة إليه، يقول: «اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة»[4].

وللنسب أركان، وأحكام، وأهداف؛ فأركانه هي: المنسوب إليه: وهو الاسم المجرد من ياء النسب كجزائر ومغرب، المنسوب:وهو ما لحقته ياء النسب مثل: جزائري ومغربي، العلامة:وهي الياء المشددة التي تلحق بآخر الاسم وتسمى ياء النسب[5]. وأهدافه هي: الاختصار، وتخصيص النكرات أو توضيح المعارف[6]؛ فقولنا: هذا جزائري أخصر من قولنا: هذا الرجل منسوب إلى الجزائر، وقولنا: رجل جزائري فيه تخصيص للرجل، وقولنا: هذا الرجل الجزائري فيه توضيح له. وأحكامه تختلف من اسم لآخر، وهي مبثوثة في كتب النحو والصرف، ولا يتسع بحثنا لسردها، وما يهمُّنا من ذلك كله هو النسب إلى جمع التكسير، وسنتناول مذاهب العلماء ومذهب مجمع اللغة العربية فيه.

وأمّاجمع التكسير: «هو ما دلّ على أكثر من اثنين، وتغير بناء مفرده عند الجمع»[7]؛ وقد يكون التغيير بزيادة

---

[1] - ابن منظور،لسان العرب، باب النون،مادة[نسب]،4405/6.

[2] - ينظر: علي جابر المنصوري، وعلاء هاشم الخفاجي، التطبيق الصرفي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن ط1،2002م،ص371.

[3] - أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1،1421هـ-2000م،ص246.

[4] – سيبويه، الكتاب،335/3.

[5] – ينظر: عبد الهادي الفضلي، مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان،(د،ت)، ص67.

[6] - ينظر: محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص223.

[7] - فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال،مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2،1415هـ-1994م، ص203.

على أصول المفرد؛ نحو: سهم سهام؛ وقد يكون بنقص عن أصوله؛ نحو: رسول رسل؛ وقد يكون باختلاف الحركات (شكل الكلمات)؛ نحو: أسدٌ أُسْدٌ؛ وقد يكون بصور أخرى[1]. وينقسم هذا الجمع إلى:

أ- جمع قلة: ويصدق مفهومه على الثلاثة إلى العشرة، وله أربعة أوزان؛ وهي: أفعلة (أسلحة)،أفعُل (أعبُد)، فعلة (فتية)، أفعال (أسياف).

ب- جمع كثرة: ويدل على أحد عشر فما فوق، وله ثلاثة وعشرون بناء منها: فُعُل (صُبُر)، فُعْل(حُمْر)، فُعَل (غُرَف)، فِعل (حِكم)، فعلة (قردة)، فُعّل(صُوّم)، فُعّال(كُتّاب)،فعَال(كرام)،فُعُول(سُيُوف)،فعْلان(عربان)، فُعْلان(رُغْفان)،فعلاء(ظرفاء)....الخ[2].

وهناك من يلحق بجمع التكسير:

ج-إسم الجمع؛ نحو: قوم.

د-إسم الجنس الجمعي؛ نحو: عرب[3].

2- مذاهب النحويين في النسب إلى جمع التكسير:

اختلف النحويون في النسب إلى جمع التكسير الذي له مفرد قياسي على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور النحويين كالخليل، وسيبويه، والمبرد[4]، وغيرهم إلى أنه يجب رده إلى مفرده، فيقال في نحو: فرائض، ومساجد، ورجال:فَرْضي، ومسجدي، ورَجُلي. يقول سيبويه:«اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً؛ فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه... فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبلي، وقبلية للمرأة ... وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجدي »[5]، ثم قال:« وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب»[6].واستثنى بعض من هؤلاء الجمهور مسائل ينسب فيها إلى الجمع على صورته وهي:

ـــ إذا كان الجمع علماً كالمدائن، أو غلبت عليه العلمية كالأنصار؛ فإن نسبت إليهما قلت: مدائني،وأنصاري.

قال سيبويه:«وسألته-يعني الخليل بن أحمد الفراهيدي- عن قولهم: مدائني، فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً

---

[1] - ينظر: محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص51.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص51.

[3] - ينظر: راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1413هـ- 1993م ، ص202.

[4] - ينظر: المبرد، المقتصب، 150/3.

[5] - سيبويه، الكتاب، 378/3.

[6] - المرجع نفسه 378/3.

لبلد، ومن ثم قالوا في الأنبار:أنباري ... وقالوا في الأنصار: أنصاري ... »[1].

ـــ إذا كان النسب إلى المفرد يوهم تغيير المعنى؛ نحو: أعراب؛ فيقال أعرابي؛ لأن مفرده عرب[2].

ـــ إذا شابه الجمع مفرداً في وزنه؛ نحو كلاب فإنه شابه كتاب؛ فيقال: كلابي.

ـــ إذا كان الجمع اسم جنس جمعي مثل: شجر، وتمر، وروم؛ فيقال: شجري، وتمري، ورومي[3].

القول الثاني: أجاز بعض النحويين أن ينسب إلى جمع التكسير على لفظه، وإن كان له مفرد قياسي، فيقال في فرائض: فرائضي، وفي مساجد: مساجدي، وفي كتب: كتبي. واحتجّ أصحاب هذا القول بما سمع من قولهم:قُمْري في النسب إلى طيور قُمْر، وقولهم: دبْسي في النسب إلى طيور دُبْس، وقولهم: الصُّفْريّة، وقولهم: كلابي الخلق[4]. وقد أجاب أبو حيان عن أدلة هذا القول بما يأتي:

ـــ أن قُمْرياً ودُبْسِياً ليسا منسوبين إلى طيور قُمْرٍ، وطيور دُبْسٍ، بل منسوبان إلى القُمْرة،والدُّبسة، ويمكن أن تكون الكلمتان مبنيتين على الياء المشددة ككرسي.

ـــ أن الصُّفْرية ليسوا منسوبين إلى الجمع، بل النسب فيها إلى مفرد؛ وهو إما الصُّفْرة؛ وهم قوم من الخوارج، وإما إلى رجل منهم يكنى أبا صفرة، وإما إلى الصُّفْر؛ وهو النحاس.

ـــ أن قولهم: كلابي الخلق شاذ خارج عن القياس[5].

هذا هو رأي النحويين في النسب إلى جمع التكسير الذي له مفرد قياسي. فإن كان للجمع مفرد غير قياسي كمحاسن جمع حسن، وملامح جمع لمحة، ومشابه جمع شبه، ولواقح جمع ملقحة، وطوائح جمع لمطيحة؛ ألحقه فريق من العلماء بالمفرد القياسي ومنهم ابن مالك[6]؛ فجعلوا النسبة إليه بلفظ الواحد. وذهب آخرون إلى أنه ينسب إليه بلفظ الجمع ومنهم أبو زيد كما رواه عنه سيبويه[7]. فإن لم يكن للجمع مفرد؛ نحو: عبابيد، وشماطيط، وأبابيل؛ نسب إليه على لفظه فيقال:عبابيدي، وشماطيطي، وأبابيلي[8]. ويلحق بهذا النوع اسم الجمع؛

---

[1] – المرجع السابق، 380/3.

[2] – ينظر: أبو حيان الأندلسي،إرتشاق الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط1،1418هـ-1998م، 628/2.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، 629/2.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، 628/2.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، 628/2.

[6] – ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية،(د،ت) ، 1959/4.

[7] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 379/3.

[8] – ينظر، أبو حيان، إرتشاف الضرب، 627/2.

نحو: قوم، ورهط، ونفر؛ فيقال: قومي، ورهطي، ونفري[1].

3- شرح الخضر حسين لقرار المجمع حول النّسب إلى جمع التكسير:

أجاز مجمع اللغة العربية أن ينسب إلى جمع التكسير وهو في حالة الجمع، إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛ حيث أصدر قراراً ينص على ما يلي: « المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحده، ثم ينسب إلى هذا الواحد. ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة؛ كإرادة التمييز أو نحو ذلك»[2].

وقد قام محمد الخضر حسين بشرح هذا القرار والاحتجاج له ضمن البحث الذي نشره في مجلة المجمع بعنوان:"شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها"، فبدأ الحديث عن أصل النسب في كلام العرب؛ وهو أن يضاف ياء مشددة في آخر الاسم؛ وهو باق على حاله. ولكن العرب لم يجروا في النسب إلى الجموع على هذا الأصل، وعدلوا عن ذلك إلى النسب إليها بلفظ المفرد، وعلّل الخضر حسين سبب ذلك بقوله:« وإنما تصرف العرب في النسبة إلى الجمع هذا التصرف لوجود ما يقتضيه، وانتفاء ما يمنع منه؛ أما ما يقتضيه فهو خفة المفرد بالنظر إلى الجمع، إذ الغالب في الجموع أن تكون أكثر حروفاً من مفرداتها؛ وأما انتفاء المانع فإن الذي يخشى منه عند النسبة إلى الجمع بلفظ المفرد التباس ما يراد نسبته إلى الجمع بما ينسب إلى المفرد، وهذا مدفوع بأن القصد في النسبة إلى الجمع متوجه إلى الجنس، و الجنس يحصل بلفظ الواحد،إذا لا داعي لنسبه بلفظ الجمع »[3]. ثم قال عن النسب إلى المفرد أنها: « أساس مذهب النحويين من البصريين، و لم يختلفوا في أن الجمع الذي له واحد من لفظه مناسب له في القياس؛ نحو: مدارس وأسواق وصحف، لا ينسب إليه على لفظه، وإنما ينسب إليه بلفظ الواحد فيقال: مدرسيّ وسوقي وصحفي. ومن الخطأ عندهم قول بعض الناس في وصف الصحف:(أخلاقية)، وفيمن يتوسلون بالموتى:(قبوريّون)، وفيما يختص بالكواكب:(كواكبي)، أو الجبال:(جبالي)، والصواب خلقية، وقبريون، وكوكبي، وجبليّ »[4].

وبعد هذا تحدّث الخضر حسين عن مذهب البصريين في النسب إلى الجمع الذي له مفرد غير قياسي، والجمع الذي ليس له مفرد، و الجمع الذي غلب عليه معنى المفرد(غلبت عليه العلمية)، فذكر أنهم اختلفوا في الجمع الذي له مفرد غير قياسي؛ كملامح جمع لمحة، و لم يختلفوا في الجمع الذي ليس له مفرد أنه ينسب إليه على لفظه، وأما الجمع الذي غلب عليه معنى المفرد فإنهم ينسبون إليه على لفظه في بعض الألفاظ؛ كالأنصار، والمدائن، وينسبون إليه على لفظ الجمع أو إلى لفظ المفرد في ألفاظ أخرى؛ كالأبناء فإنه غلب استعماله على

---

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1959/4.

[2] – مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 35/2.

[3] – محمد الخضر حسين، شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 45/2.

[4] – المرجع نفسه، 45/2.

قبائل من بني سعد بن مناة من تميم، أو على قوم من الفرس ارتهنهم العرب، أو على أبناء فارس الذين أرسلهم كسرى مع سيف بن ذي يزن لما استنجده على الحبشة، فيقال: أبناوي أو بنوي[1]. ويعقّب الخضر حسين على هذا بقوله:«والأقرب في القياس أن ينسب إلى أبنية الجموع الغالبة في أفراد مخصوصة على لفظها؛ لأن غلبة استعمالها في طائفة مخصوصة تجعلها بمنزلة الجموع الموضوعة لمعنى واحد، وذلك مالا ينبغي الاختلاف في النسبة إليه على لفظه لا بلفظ واحدة»[2].

هذا هو مذهب البصريين وعليه جمهور علماء العربية من بعدهم كما قال الخضر حسين، وأما الكوفيون فيُنسب إليهم أنهم ينسبون إلى الجمع على لفظه مطلقاً[3]، ويُعلّل الخضر حسين مذهبهم بقوله: «وهذا المذهب الذي ينسب إلى الكوفيين مبني على ما ورد من النسبة إلى أبنية بعض الجموع على لفظها وإن كانت شاذة، والمعروف في أصولهم أنهم يكتفون بالشاذ في فتح باب القياس»[4].

وبناءً على ما أورده الخضر حسين من رأي البصريين والكوفيين قرّر في الأخير: أن ما شاع بين الناس من النسب إلى الجموع على ألفاظها نحو: قلانسي، وقواريري، وطيالسي، وحصائري، وأخلاقي، وما ذهب إليه المجمع من جواز النسب إلى الجمع على لفظه، إنما يصح بالتخريج على مذهب الكوفيين، ومذهب من عمل به عند الحاجة كالتخلّص من اللبس[5].

ثانياً ــ في وصف جمع غير العاقل بصيغة فَعْلاء:

1- رأي النحويين في وصف جمع غير العاقل:

جمع غير العاقل هو كل جمع يدل على حيوان، أو نبات، أو جماد، أو شيء معنوي. وأمّا صيغة فَعْلاء فهي من صيغ المفرد التي تدل على التأنيث[6] في الاسم، أو الصفة، أو اللون مثل: صحراء، وحسناء، وحمراء. ومن المعلوم في كتب النحو أن النعت يتبع المنعوت في الإعراب، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. فهل يجوز وصف جمع غير العاقل بصيغة المفرد المؤنث فَعْلاء؟.

إن معظم اللغويين القدامى لم يفردوا حديثاً حول وصف جمع غير العاقل، في حين أن معظم اللغويين المحدثين تحدّثوا عن وصف هذا الجمع، ولكن اقتصر حديث جلّهم حول جمع غير العاقل المذكّر. يقول عبده

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، 2/(47- 48).

[2] – المرجع نفسه، 49/2.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، 49/2.

[4] – محمد الخضر حسين، شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 49/2.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، 2/(49-50).

[6] – ينظر: أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، ص193.

الراجحي:«إذا كان المنعوت جمع مذكر غير العاقل، فإن نعته يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً، وجمع مؤنث سالماً، وجمع تكسير مؤنث، مثل: هذه بيوت عالية، هذه بيوت عاليات، هذه بيوت عوالِ»[1]،ومثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً ﴾[2]،وقوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ ﴾[3] وقوله تعالى:﴿ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿ قُطُوفُهَا دَانِيَةٞ ﴾[5]؛ فنلاحظ أن "معدودة" مفرد مؤنث، و"معدودات" جمع مؤنث، و"أُخَر" جمع تكسير مؤنث، و"دانية" مفرد مؤنث، وكل هذه الألفاظ هي صفات لجمع مذكر غير عاقل.

غير أن:«الواضح من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسري كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفردها مؤنثاً لا يعقل، سواء أكانت تلك الجموع للتكسير، أم كانت مختومة بالألف والتاء المزيدتين، نحو: السفن جارية، أو: جاريات، أو: جوار. و السفينات جارية، أو جاريات، أو جوار»[6]؛ حيث إنّه ورد الحكم السالف في تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر، مقتصراً على أنه جمع لما لا يعقل[7]، فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل.

ومن القدامى الذين أقرُّوا أن جمع غير العاقل قد يوصف بالمؤنث أبو البقاء في الكليات حيث قال:«والجمع المكسر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما يوصف بالمفرد المؤنث؛ نحو قوله تعالى:﴿ مَشَارِبُ أُخۡرَىٰ ﴾[8]، وهو قليل»[9]، ثم قال:«والجمع يوصف بالمفرد المؤنث بالتاء وهو شائع، وقد يوصف بالمفرد المؤنث بالصيغة كما في قوله تعالى:﴿ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰ ﴾[10]»[11]؛ والمراد من المؤنث بالصيغة ما كانت علامة تأنيثه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

---

[1] – عبده الراجحي، في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992م، ص330.

[2] – سورة البقرة، من الآية80.

[3] – سورة آل عمران، من الآية24.

[4] – سورة البقرة، من الآية184.

[5] – سورة الحاقة، الآية23.

[6] – عباس حسن، النحو الوافي، 447/3.

[7] – ينظر: عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1415هـ– 1994م، ص199.

[8] – سورة طه، من الآية18.

[9] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، ط2،1419هـ– 1998م،ص333.

[10] – سورة النجم، من الآية18.

[11]– أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص334.

ويبدو من خلال رأي الفريقين أنهما لم يحددا صيغ التأنيث التي يوصف بها غير العاقل، و لم يمنعا أي صيغة، فيدل كلامهما شمول الحكم جميع صيغ التأنيث، ومنها صيغة "فعلاء". ولكن وقع خلاف في العصر الحديث بين الأستاذ"فريتس كرنكو العرباني الجرماني"، وأنستاس الكرملي حول وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء «حيث كان أنستاس الكرملي يستعمل في مجلته "لغة العرب" فعلاء وصفاً للجمع كأن يقول: الأشجار الخضراء، بدلاً من الأشجار الخضر، فأنكر عليه الأستاذ كرنكو بدعوى أن هذا الاستعمال خطأ، وردَّ عليه أنستاس بأن من مزايا لغة العرب وصف المنعوت المجموع من غير العاقل بصفة المفردة المؤنثة، وأورد شواهد فيها وُصِف الجمع بصفة فاعلة نحو: الأيام الخالية، وقطوفها دانية. وتناولت الصحف والأندية الحديث عن هذه المسألة باحثة عن وجه الحق في هذه العبارة»[1]، وهذا ما دعا الخضر حسين إلى البحث في هذه المسألة، وإبداء رأيه فيها، ثم قدمه إلى المجمع من أجل إصدار قرار مجمعي يفصل في القضية.

2- رأي الخضر حسين في وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، وأثره في المجمع:

قام الخضر حسين بالتحقق من صحة وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، فرجع إلى كلام العرب شعراً ونثراً لعله يجد شواهد تدل على صحة هذا الوصف، و لم يقف عند كلام العرب في عصر الاحتجاج بل تعداه إلى كلام المولدين، والمحدثين، فوجد أن وصف الجمع بصيغة فعلاء ورد في كلام المولدين والمحدثين، ووردت فعلاء في كلام المولدين خبراً عن ضمير يعود على الجمع، وخبر عن ضمير يعود على اسم جمع، وحالاً من الجمع، وصفة لجمع محذوف بعد وصفه بصفة المؤنث بالتاء. وأورد لكل حالة من هذه الحالات شاهدا أو شواهد من الشعر أو من النثر[2]، ومنها قول القاضي الفاضل عبد الرحيم:

مُتَكَفِّـــــــــنٌ بملابِـــــسٍ حَمْرَاءَ وهي تعود خَضْرَا[3]

وصف "الملابس"(وهي جمع مذكر غير عاقل)بحمراء(وهي مفرد مؤنث على وزن فعلاء).

وقول الإشبيلي:

أَفْدِيهِ أَنْ أَخَذَ الطّلا منه وقــد دعت الكَرَى أَجْفَانُه الوطفاءُ[4]

وصف الأجفان (وهي جمع) بالوطفاء (وهي مفرد مؤنث على وزن فعلاء).

---

[1] – محمد الخضر حسين، وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر 1953م، 254/7.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، 7/(254-256).

[3] – عبد الرحيم بن عبد الرحمان بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص، المطبعة البهية، مصر، 1316هـ، 197/1.

[4] – ابن شاشو، بعض أعيان دمشق، المطبعة اللبنانية، بيروت، لبنان، 1886م، ص221.

وقول مهيار الديلمي:

رَاكَبَ العِزَّ في مَفَاوِزِها اليَهْـــ مَاءِ سارٍ لا يركَبُ التّعْزيرا[1]

وصف المفاوز(وهي جمع مؤنث غير عاقل) باليهماء (وهي مفرد مؤنث على وزن فعلاء).

وقول أبو تمام:

فَيَا حُسْنَ الرُّسُومِ وما تَمَشّى إليها الدّهْرُ في صُوَرِ البِعَادِ

وإذْ طَيْرُ الحَوَادثِ في رُبَاها سَوَاكنُ وهـــي غَنَّاءُ المرادِ[2]

فقوله: غناء المراد؛ خبر عن الضمير العائد على الرسوم أو إلى رباها.

وقول أبو الطيب المتنبي:

وعقَابُ لُبْنَانَ وكيف بِقَطْعِهَا وهو الشتاءُ وصَيْفُهُنَّ شتاءُ

لَبَس الثّلُوجُ بها عليّ مَسَالِكي فكـــأنّها ببَيَاضهـــا سوداءُ[3]

قوله: سوداء؛ خبر عن الضمير في قوله: فكأنها، وهذا الضمير عائد على الثلوج أو على المسالك.

وقول أبن هاني:

لَوْلا مَشِيبٌ بِفُودى للفُؤَادِ عَصَا أَنْضَيْتُ في مَهْمَهِ التّشْبِيبِ لِـــي قَلَصَا

وَاسْتَوقَفت عَبَرَاتِي وهي جَارِيَةٌ وَكْفَـــاءُ توهـــم رَبْعًا لِلْحَبِيبِ قَصَـــا[4]

قوله: وكفاء؛ خبر عن الضمير العائد إلى جمع بعد أن أخبر عنه بالمفرد المؤنث بالتاء.

وقول ابن حرير الطبري(ت310هـــ) في طير أبابيل من سورة الفيل:«ثم اختلفوا في صفتها فقال بعضهم: كانت بيضاء، وقال آخرون: كانت سوداء، وقال آخرون: كانت خضراء»[5]، فقوله: بيضاء، وسوداء، وخضراء؛ خبر عن ضمير يعود على اسم الجمع الطير.

وقول ابن الخطيب:

وَلَكَ الجَوَارِي المُنْشَآتُ وَقَدْ غَدَتْ تَخْتَالُ في بَردِ الشّبَابِ وَتَرْفُلُ

---

[1] – مهيار الديلمي، ديوان مهيار الديلمي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1345هـــ- 1926م،144/2.

[2] – أبو تمام، ديون أبي تمام، تقديم وشرح محي الدين صبحي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2009م، 213/1.

[3] – محمد عبد الرحيم، ديوان أبي الطيب المتنبي مع السيرة والأقوال والنوادر، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ط1،2008، ص39.

[4] – لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط1،1395هـــ-1975م،145/3.

[5] – ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـــ- 2001م، 630/24.

جَوْفَاءَ يَحْمِلُهَا وَمَن حَمَلَــتْ بِــهِ مَن يَعْلَمِ الأُنْثَى وَمَاذَا تَحْمِلُ[1]

فقوله: جوفاء؛ حال من الجواري المنشآت، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي أعني الجواري.

وقول أبي الطيب المتنبي:

وَبَسَاتِينُكَ الجِيَادُ وَمَا تَحْمِــ ــلُ مِنْ سَمْهَرِيّةٍ سَمْرَاءَ[2]

قوله: سمراء؛ نعتاً لجمع محذوف بعد نعته بالمؤنث بالتاء.

وبناءً على ما ورد من كلام العلماء والأدباء في وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، وما ورد من إطلاق صحة وصف هذا الجمع بصفة المفرد المؤنث، اقترح الخضر حسين على المجمع أن يصدر قراراً في صحة التركيب الذي يوصف فيه جمع غير العاقل بصيغة فعلاء؛ قطعاً للمناقشة التي تدور حول هذا الأسلوب، فأصدر المجمع قراره التالي: «وافق مؤتمر المجمع بعد أن استمع لبحث الأستاذ محمد الخضر حسين عضو المجمع عن" وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء" على أنه يجوز وصف غير العاقل بصيغة فعلاء، إلى جانب الصيغ الأخرى التي يستسيغها الذوق العربي»[3].

ولا شكّ أن البحث الذي قدّمه الخضر حسين بحثاً قيّماً، والقرار الذي اتّخذه المجمع كان حكيماً وهو من باب الجواز؛ إذ أنه لابدّ من أن تكون الأولوية للشائع على القليل، والأفصح على الفصيح؛ فالأفصح عند المحققين أن يكون الوصف بالجمع[4] كما في قوله تعالى: ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[5].

---

[1] –أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ– 1988م، 479/6.

[2] – أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، المركز الثقافي اللبناني، ط1، 2003، 346/2.

[3] – مجلة مجمع اللغة العربية، 198/7.

[4] – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، 447/3.

[5] – سورة فاطر، من الآية27.

الفصل الثاني: جهوده في المعجمية وفقه اللغة.

المبحث الأول: جهود في المعجمية.

أولاً ــ في ضبط اسم المصدر في المعاجم:

ثانياً ــ في تكملة المواد اللغوية في المعاجم:

ثالثاً ــ في وضع المصطلحات الطــبية:

المبحث الثاني : جهوده في فقه اللغة.

أولاً ــ في الظواهر اللغوية (ظاهرة المجاز في اللغة):

ثانياً ــ مناقشة الخضر حسين بحث" اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة " لأحــمد أميــن:

قبل أن نتطرق إلى جهود الخضر حسين في مجال المعجمية وفقه اللغة؛ لابد من إعطاء تعريف بسيط لهذين العِلْمَين:

أ) المعجمية، أو علم المعجمات هو:« العلم الذي يهتم بتحديد دلالات الكلمات، إلى جانب كيفية نطقها، وطريقة هجائها، وكيفية استعمالها، واشتقاقها، وغير ذلك من المعلومات التي يحتاجها مستعمل اللغة »[1].

وتَعْرِفُ المعجمية اتجاهات مختلفة في التأليف المعجمي؛ مثل: المعجمات التي تصنف على أساس تاريخي، المعجمات المتخصصة كمعاجم المصطلحات الطبية، معجمات التعبيرات الإصطلاحية.

ب) فقه اللغة هو :« العلم الذي يبحث في اللغة العربية؛ من حيث نشأتها، وتطورها، ولهجاتها، وأصواتها، ودلالات ألفاظها، وقواعد نحوها وصرفها، واشتقاقها، وأصول مفرداتها، والبحث في العلاقات التي تربط هذه الظواهر بعضها ببعض، وترابطها بغيرها من الظواهر...أو التي تربط اللغة العربية أو ظاهرة منها، بما عداها من فصيلة اللغات السامية»[2].

المبحث الأول: جهوده في المعجمية

أولاً ــ في ضبط اسم المصدر في المعاجم:

قام مجمع اللغة العربية بمشروع إنشاء معجمين هامين هما : المعجم الوسيط والمعجم التاريخي الكبير. وفي بداية العمل في إنشاء هذين المعجمين نشر محمد الخضر حسين بحثا في مجلة المجمع بعنوان " اسم الصدر في المعاجم "؛ لأن هذه الكلمة ــ في نظره ــ ترد في المعجم القديمة على وجه غير منضبط وغير واضح.

ويهدف الخضر حسين من خلال ذلك البحث إلى ضبط مصطلح " اسم المصدر " في هذين المعجمين وغيرهما من المعاجم الحديثة؛ لكي يتجنب الاضطراب الذي وقع فيه في المعاجم القديمة. وقد وضّح في بحثه ذلك الاضطراب والاختلاف، وبيّن ما ينبغي أن نعمل به في المعاجم الحديثة، ثم اقترح على المجمع مناقشة المسألة وإبداء قرار مجمعي حولها ، وسنتناول فيما يلي رأي الخضرحسين وأثره في المجمع، ولكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى اسم المصدر عند النحاة والمعجميين.

1- اسم المصدر عند النحاة والمعجميين:

تنقسم نصوص النحاة في تحديد اسم المصدر إلى قسمين : بعضها تبين الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ ، وبعضها تبين الفرق بينهما من جهة المعنى ؛ فمن جهة اللفظ تكون أحرف اسم المصدر أقل من أحرف فعله بخلاف المصدر الذي تكون أحرفه مساوية لفعله أو أزيد منهما . يقول الأشموني :« واسم المصدر هو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه ــ لفظا وتقديرا دون عوض ــ من بعض ما في

[1]- سامي عياد حنّا وآخران، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،لبنان، ط1،1997م،ص81.

[2]- عبدالعزيز مطر، علم اللغة وفقه اللغة، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1985م،ص138.

فعله ... فخرج نحو: قتال؛ فإنه خلا من ألف قاتل لفظا لا تقديرا، ولذلك نطق بها في بعض المواضيع نحو : قاتل قيتالا، وضارب ضيرابا ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، ونحو : عِدَة ؛ فانه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ، ولكن عوض منها التاء ؛ فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوضوء والكلام من قولك : توضأ وضوءاً ، وتكلم كلاما ، فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو : توضأ توضؤا ، أو بزيادة نحو : أعلم إعلام»[1]

وأما الفرق بين المصدر و اسم المصدر من جهة المعنى فقد افترق النحاة فيه إلى عدة مذاهب نذكر منها:

– أن اسم المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر ؛ يعني الحدث، فهما في المعنى سواء كما في قول الأشموني السابق.

– أن مدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر، فالكلام يدل على التكليم، والغسل يدل على الاغتسال والوضوء يدل على التوضؤ[2].

– أن المصدر دال على الحدث وفاعله، وأما اسم المصدر فيدل على الحدث وحده[3].

ويلحق بعض العلماء باسم المصدر شيئين هما:

الأول: اسم المصدر العَلَم كيسار ، وفجار، وبرَّة. وقد نص عليه سيبويه بقوله :« ومما جاء اسما للمصدر قول الشاعر النابغة:

إنّ اقْتَسَمْنَا خُطّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلتَ فَجَارِ[4]

ففجار معدول عن عن الفجرة ... »[5]، وتبعه ابن مالك[6] ، وابن هشام[7]، و الأشموني[8] ، وغيرهم.

---

[1] – الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، 335/2.

[2] – ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (وهو مطبوع مع أوضح المسالك لابن هشام) منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د، ت)،200/3.

[3] – ينظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق على بن محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، (د ، ت)، 606/2.

[4] – النابغة الذبياني، ديوانه، المركز الثقافي اللبنانين، بيروت ، لبنان، ط1، (د ، ت)، ص55.

[5] – سيبويه الكتاب 274/3

[6] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ – 1990م 121/3.

[7] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الطلائع، القاهرة ، مصر ، (د ، ت) ص 421.

[8] – ينظر: الأشموني ، شرح الأشموني على الألفية ، 336/2.

الثاني: ما دل على معنى المصدر مزيدا في أوله ميم لغير المفاعلة؛ كالمَضْرِبْ والمَقْتِل؛ وممن ذكر هذا: أبو حيان[1]، وابن هشام[2] ، والأشموني[3] ؛ ولكن أغلب النحاة يسمونه مصدرا ميمياً.

وإذا كان هذا ما قرّره النحاة في تحديدهم لاسم المصدر، فهل سار اللغويون في معاجمهم عند إيراد اسم المصدر على قاعدة النحاة؛ وهو أن تكون أحرفه أقل من أحرف الفعل؟ أم إنهم اتخذوا قاعدة أخرى لهذا المصطلح، وساروا عليها بانتظام؟

إن الناظر في المعاجم القديمة يجد أن اللغويين لم يلتزموا قاعدة مضبوطة تحدد اسم المصدر؛ وذلك لعدة وجوه منها:

- أنهم قد يترددون في الصيغة الواحدة بين كونها مصدرا أو اسم مصدر؛ كما قال صاحب القاموس:« عتق العبد يعتق عتقا ويفتح ، أو بالفتح المصدر وبالكسر الاسم »[4].

- أنهم يختلفون في الصيغة؛ هل هي اسم مصدر؟ أم هي مصدر في بعض اللغات؟ كما قال صاحب المصباح:« شربته شربا بالفتح، و الاسم الشرب بالضم وقيل هما لغتان»[5]؛ أي كل منهما مصدر وكل مصدر عائد إلى لغة.

- قد يورد أحدهم صيغة في جملة المصادر، ويقول الآخر أنها اسم مصدر؛ كما ساق صاحب القاموس المودة في مصادر ودّ[6] ، وعدّها صاحب المصباح اسم مصدر فقال: والاسم المودة[7].

- قد يذكرون الفعل الثلاثي، ويصلونه بما يسمونه اسما؛ وهو أزيد حروفا من الفعل؛ كما قال صاحب المصباح:« أتى الرجل يأتي أتيا: جاء، والإتيان اسم منه »[8].

- قد يذكرون الفعل الثلاثي ويسمون ما يذكرونه بعده اسما؛ وهو مساو لحروف الفعل؛ كما قال صاحب

---

[1]- ينظر: أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1، 1418هـ - 1998 م ، 5 / 2263.

[2]- ينظر: ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب، ص 420.

[3]- ينظر: الأشموني ، شرح الأشموني على الألفية ، 336/2.

[4]- الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ضبط وتوثيق محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1432/1431 هـ - 2010 م، باب القاف ، فصل العين ، مادة [ع ت ق] ص 815.

[5]- الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1987 م، كتاب الشين (الشين مع الراء وما يثلثهما) ص 117.

[6]- ينظر: الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، باب الدال ، فصل الواو ، مادة [و د د] ص 294.

[7]- ينظر : الفيومي ، المصباح المنير ، كتاب الواو (الواو مع الدال وما يثلثهما) ص 250.

[8]- المرجع نفسه، كتاب الألف (الألف مع التاء وما يثلثهما)، ص 2.

الجمهرة :« غبَّ الطعام يَغِبُّ غباً، والاسم الغب »[1].

– قد يدرج بعضهم في أسماء المصادر صيغة يعدها النحويون من الصيغ الجارية على القياس في المصادر؛ كما عدّ صاحب المصباح : النُّواح اسم مصدر لناح[2] ، مع أن الفُعال بضم الفاء من الأوزان القياسية في المصادر يدل على صوت كالصراخ.

2– رأي الخضر حسين في ضبط اسم المصدر في المعاجم، وأثره في المجمع:

دعا الخضر حسين إلى ضرورة وضع قاعدة مضبوطة لاسم المصدر في المعاجم لتحاشي الاختلال الواقع فيه حيث قال :« ويمكننا أن نتحاشى ذلك الاختلال الواقع في المعاجم بتقرير قاعدة مضبوطة بأن نعتمد الفرق بين المصدر و اسم المصدر من جهة اللفظ على ما قاله النحاة ، واتبعه المعاجم في أكثر المواد، وهو أن اسم المصدر ما كانت أحرفه أنقص من أحرف الفعل ، والمصدر ما كانت أحرفه مساوية لأحرف الفعل أو أزيد منهما »[3]؛ ومعنى هذا كما قال الخضر حسين : أن اسم المصدر إنما يكون للأفعال المزيدة ؛ أي لا يكون للأفعال الثلاثية أو المصادر الثلاثية اسم فعل[4].

وأما عن الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة المعنى فقال:« ونعتمد على أن لا فرق بينهما من جهة المعنى؛ أي كلا منهما يدل على المعنى الصادر من الفاعل أو القائم به، وإذا أراد المتكلم أن يدل على معنى الفعل غير ملاحظ تعلقه بفاعل أو مفعول كان الأولى أن يدل عليه باسم المصدر؛ لأنه أخصر وله أن يعبر بالمصدر إذا المصدر نفسه قد يستعمل في العربية مشارا به إلى الأحداث كذات قائمة بنفسها»[5].

ودعا الخضر حسين إلى طرح من أسماء المصادر كل اسم معنى له فعل ثلاثي يلاقى الفعل المزيد في المعنى، وإذا ذكر مع الفعل المزيد كان من قبيل المصدر الذي وضع موضع مصدر آخر ، ولا يسمى اسم المصدر له؛ ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[6]؛ فلفظ نبات له فعل ثلاثي وهو " نبت"، واستعماله مع الفعل الذي يلاقيه في المعنى وهو " أنبت" لا يقتضي أنه اسم مصدر له؛ وإنما هو مصدر أقيم مقام مصدر

---

[1]– ابن دريد ، الجمهرة ، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ط1 ، 1987م، باب الثنائي الصحيح، حرف الباء ، مادة [ب غ غ]، 73/1.

[2]– ينظر : الفيومي ، المصباح المنير ، كتاب النون (النون مع الواو وما يثلثهما)، ص240.

[3]– محمد الخضر حسين، اسم المصدر في المعاجم، مجلة مجمع اللغة العربية،مطبعة وزارة التربية والتعليم، مصر، 1955م ، 155/8.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، 155/8.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، 155/8.

[6]– سورة نوح ، الآية 17.

آخر. وأما اسم المعنى الذي لا يوجد له فعل ثلاثي يلاقي الفعل المزيد في المعنى نحو: عطاء وكلام و سلام، فنسميه اسم مصدر؛ لأنه يأتي عل خلاف ما هو معهود من المصادر من ارتباطها بالأفعال وجريانها عليها، بمعنى استيفاء حروفها[1].

هذا هو رأي الخضر حسين وقد قدمه إلى مؤتمر المجمع، وبعد أن تناقش فيه الأعضاء أحيل إلى لجنة الأصول، فوضعت فيه تقريرا لم يوافق عليه مجلس المجمع. ثم أعاد الأستاذ محمد شوقي أمين عرض الموضوع على لجنة الأصول بعد عشرين عاما من عرضه أول مرة ، فرجعت فيه لجنة الأصول إلى البحوث والمناقشات التي دارت حوله. وقدم شوقي أمين مذكرة قصيرة ذكر فيها ضوابط موجزة ودقيقة للتفرقة بين المصدر واسم المصدر والاسم من حيث المبنى والمعنى والعمل الإعرابي[2]. وقد اعتمد المجمع على هذه المذكرة، وأصدر قرارا عرف فيه اسم المصدر بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول. وأقرّ مجيئه من الثلاثي ومن غير الثلاثي ، وحدد اسم المصدر من الثلاثي بأنه ما ساوت حروفه حروف فعله دالا على عين أو هيئة أو حال أو أثر، ومثّل لذلك بالرزق بكسر الراء والضر بضم الضاد، وحدد اسم المصدر من غير الثلاثي بأنه ما لم يجر على فعله بخلوه من بعض حروفه الزوائد ، دالا كذلك على عين أو هيئة أو حال أو أثر، كالعطاء لما يعطى والثواب لما يثاب به والكلام لما يتفوه به، ورأى أن اسم المصدر قد يدل على معنى الحدث فيجوز إعماله عمل المصدر فينصب المفعول به[3].

وخلاصة رأى المجمع أن المصدر يدل على الحدث، فإذا دل على عين أو هيئة أو حال أو أثر سمي اسم مصدر، وأن اسم المصدر يأتي من الثلاثي وغيره.

ثانياً ــ في تكملة المواد اللغوية في المعاجم:

ترد في المعاجم القديمة بعض المواد اللغوية ناقصة؛ حيث يذكر فيها أحيانا الفعل وحده، وأحيانا المصدر وحده، وأحيانا الاسم المشتق وحده؛ وأحيانا يذكر اثنان من هذه الأصناف ويهمل واحد. وقد رأى مجمع اللغة العربية ضرورة إتمام المواد اللغوية الناقصة ، وفق ما تقتضيه قواعد القياس والاشتقاق التي وضعها النحويون والصرفيون، وأصدر قرار بعنوان " تكملة ماد لغوية ورد بعضها في المعجمات ولم ترد بقيتها"، وقام الخضر حسين بشرح ذلك القرار والاحتجاج له كما سيتبين لنا في ما يلي :

---

[1]- ينظر: محمد الخضر حسين، اسم المصدر في المعاجم ، مجلة مجمع اللغة العربية ، 156/8.

[2]- ينظر:محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1415هـ - 1995م، ص179.

[3]- ينظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، القرارات النحوية والتصرفية ص 371

1- قرار مجمع اللغة العربية حول تكملة المواد اللغوية في المعاجم:

نص القرار:

«إذا لم تذكر من مادة لغوية في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر، أو الفعل، أو أحد المشتقات الأخرى، فلذلك حالان:

الأولى: أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف ، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي وباب الرباعي وملحقه ومزيده.

الثانية: أن تكون المادة ثلاثية، و المذكور حينئذ أما فعل، وأما مصدر، وأما مشتق غير الفعل.

أ. فإن كان المذكور فعلا فهو أما متعد، و أما لازم. فالمتعدي نصوغ له مصدرا على وزن (فَعْل) بفتح فسكون، ما لم يدل على حرفة. واللازم له أربع حالات:

1- إما أن يكون على وزن(فَعِل) مكسور العين، فنصوغ له مصدرا على (فَعْل) مفتوح العين ما لم يدل على لون، فيصاغ مصدره حينئذ على وزن (فُعْلَة) بضم فسكون.

2- إما أن يكون على وزن(فَعُل) مضموم العين، فنصوغ له مصدرا على (فَعَالَة أو فُعُولَة) بالضم.

3- إما أن يكون على وزن (فَعَل) بفتح العين، فنصوغ له مصدرا على وزن (فُعُول) بالضم ، ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض، فنصوغ مصدر كل منها على الوزن الذي قرر المجمع قياسيته في دورته الأولى ، وما لم يدل أيضا على سير أو امتناع ، فإننا نصوغ للأول مصدرا على (فعيل)، وللثاني مصدرا على (فِعَال) بالكسر. وما لم يكن معتل العين فيكون قياسه (الفَعْل) بفتح فسكون.

4- وإما أن يكون مجهول الباب، فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنى أو التعدية أو اللزوم إلى باب من الأبواب المتقدمة، ونصوغ له مصدرا مناسبا لهذا الباب .

ب. وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مصدرا :

1- فإما ألا يدل على سجية أو حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلوٍّ أو امتلاء أو خوف أو مرض على وزن (فَعَل)، فيصاغ له فعل من باب نصر أو ضرب ، ما لم تكن عينه أو لامه حرف حلق ، فإن بابه (فعَل يفعَل).

2- وإما أن يدل المصدر على معنى من المعاني السابقة، فإن دل على سجية كان فعله على وزن (فعُل يفعُل)، وإلا كان الفعل من باب (فعِل يفعَل).

ج. وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مشتقا غير الفعل، استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعاني والتعدية واللزوم .

وكل ما تقدم جائز، ما لم ينص على أن الفعل مات أو محظور ، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه. فإن سمع عملنا بالمسموع فقط ، أو عملنا بالمسموع والقياس»[1].

2- شرح محمد الخضر حسين لقرار المجمع والاحتجاج له:

قام محمد الخضر حسين بشرح قرار المجمع والاحتجاج له من أقوال العلماء؛ وقد تميز شرحه بمزيد من البيان والإيضاح في كيفية إتمام المواد اللغوية؛ حيث أشار إلى أن المادة اللغوية إذا زادت حروفها على ثلاثة يكون لكل صيغة من أفعالها صيغة مصدر قياسية واحدة، وصيغة واحدة من كل نوع من أنواع المشتقات. ويكون لكل صيغة من مصادرها صيغة فعل واحدة، وكذلك الشأن في مشتقاتها من نحو : اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان يكون لها هي الأخرى فعل واحد، ومصدر واحد[2]. وإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، فإن دلالة واحد على البقية تكون واضحة ومطردة، ومثال ذلك : إذا وجدنا في مادة اسما على وزن مُفْتَعِل، صغنا له فعل على وزن افتَعَل، ومصدر على وزن الافتِعَال. وإذا وجدنا مصدر على وزن فَعْلَلَة صغنا له فعلا على وزن فَعْلَلَ، واسم فاعل على وزن مُفَعْلِل، ويقاس على هذين المثالين جميع الصيغ[3].

ثم أوضح الخضر كيفية إتمام الفعل الثلاثي إن كان متعديا، وذلك باشتقاق مصدر له على وزن فَعْل؛ لأنه مطرد في القياس، إلا إذا دل على حرفة فإن قياس مصدره فِعالة بكسر الفاء[4] . فإن كان الفعل لازما وكان مكسور العين، يصاغ له مصدر على وزن فَعَل مفتوح العين نحو : فرح فرحا، إلا إذا دل على لون فإن مصدره فُعْلَة نحو : سمِر سمرة . وان كان اللازم مضموم العين، كان مصدره على وزن فَعَالَة أو فُعُولَة ، وهذا من الأصول المعروفة في علم الصرف كما قال الصبان في حواشي الأشموني :« فُعُولَة وفَعَالَة كل منها مصدر قياسي لفَعُل المضموم العين، فإذا وردا فذاك، أو احدهما اقتصر عليه ، أو لم يرد واحد منهما خُيِّر بينهما »[5]. فإن كان اللازم مفتوح العين يصاغ له مصدر على فُعُول بالضم، إلا إذا دل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض أو سير أو امتناع أو ما كان معتل العين؛ فإذا دل على حرفة كان مصدره فِعالة، وإذا دل على اضطراب كان

---

[1]- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، 33/2.

[2]- ينظر: محمد الخضر حسين، شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، 37/2.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، 38/2.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، 38/2.

[5]- الصبّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، أمام الباب الأخضر- سيدنا الحسين ، (د،ت) ، 462/2.

مصدره فَعَلان، وإذا دل على صوت كان مصدره فُعَال أو فَعِيل، وإذا دل على مرض فمصدره فُعَال، وإذا دل على سير فمصدره فَعِيل، وإذا دل على امتناع فمصدره فِعَال، نحو: إباء و جماح وشراد. وإذا كان معتل العين فمصدره فَعْل بفتح الفاء وسكون العين[1].

وفي حالة ما وجدنا المذكور في المعاجم فعلا مجهول الباب، فلم ندر أهو مفتوح العين؟ أو مكسورها؟ أو مضمومها؟. شرح الخضر حسين كيفية التعامل معه، وذلك بالنظر في معناه، ثم إلى حالة تعديه ولزومه، فيلحق بالباب الذي يقتضيه المعنى، أو التعدي واللزوم، ويصاغ له مصدر على مقتضى الباب الذي ألحق به. فإذا وجدنا – مثلا- فعلا، ولا ندري أهو مفتوح العين؟، أو مكسورها؟، أو مضمومها؟، ونظرنا في معناه، ثم إلى حالة تعديه ولزومه، فإن كان لازما يدل على سجية، ألحقناه بباب فعل بضم العين؛ لأنه الأغلب في السجايا[2].

قال الرضي : « إن فعُل يأتي في الأغلب للغرائز، أي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصغر والسهولة والصعوبة والثقل والحلم ، ونحو ذلك »[3].وإن كان يدل على حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض ألحقناه بباب فَعِل يفعَل؛ لأن هذا الباب تكثر فيه هذه المعاني كما هو مبسوط في علم الصرف[4]. فإن لم يدل على شيء من تلك المعاني ألحقناه بباب فَعَل مفتوح العين؛ لأنه أكثر في الاستعمال من فعُل بالضم وفعِل بالكسر، كما قال الرضي في شرح الشافية :« إن باب فَعَل لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله، واتسع التصرف فيه »[5]. وإذ ألحقناه بباب فَعَل جاز لنا أن نجعله من باب نصر فنضم عين مضارعه، أو من باب ضرب فنكسرها كما قال الرضي :« قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما بالضم إو بالكسر»[6]، وقال أبو زيد:« كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر... فإن عُرِفَ الاستعمال فذاك ، وإلا استعملا معا، وليس على المستعمل شيء »[7].

وشرح الخضر حسين كيفية اشتقاق المشتقات من المصدر، إذا كان المذكور في المعاجم المصدر فقط؛ وذلك بالنظر فيما يدل عليه المصدر، فإن دل على سجية، صغنا له فعلا من باب فعُل يفعُل. وإن دل على حزن أو

---

[1]- ينظر: محمد الخضر حسين، شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها ، 2/ 39.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، 39/2.

[3]- رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ، 74/1.

[4]– ينظر: محمد الخضر حسين، شرح قرارات المجمع و الاحتجاج لها، 40/2.

[5]- رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ، 70/1.

[6]- المرجع نفسه، 117/1.

[7]- نفس المرجع، 1/ (117_118).

فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض على وزن فَعَل، صغنا له فعل من باب فَعِل يفعَل . فإن لم يدل المصدر على شيء من هذه المعاني، ولم تكن عينه أو لامه حرف حلق، صغنا له فعل من باب نصر أو ضرب. فإن كانت عين المصدر أو لامه حرف حلق، صغنا له فعل من باب فعَل يفعَل بفتح العين فيهما؛ لأن حروف الحلق ثقيلة وبعيدة المخارج؛ فأعطي المضارع معها أخف الحركات الذي هو الفتح[1].

وفي الأخير شرح الخضر حسين كيفية الاستدلال بالمشتقات على الفعل والمصدر، وذلك بالنظر في معناها هي الأخرى، ولزومها وتعديها؛ فإن كان – مثلا- المشتق يدل على سجية صغنا له فعل من باب فعُل يفعُل. وإن كان المشتق لازما، ودل على سير صغنا له فعلا من باب فَعَل، لأن السير معدود في المعاني التي تأتي لها فَعَل. وإن دل المشتق على مرض، صغنا له فعلا من باب فَعِل يفعَل . ويقاس على هذه الأمثلة غيرها من وجوه الاستدلال المشار إليها في قرار المجمع[2].

وقد نبه الخضر حسين إلى ما نبه إليه المجمع وعلماء النحو، وخاصة البصريين؛ وهو أنه إذا قال علماء اللغة عن المادة اللغوية: أنها مماته، أو محظورة، فإننا نهملها، ولا نأخذ فيها بطريقة القياس. وإذا كان السماع مخالفا للقياس نقف عند حد السماع أو نعمل بالسماع والقياس معا[3].

هذا هو شرح الخضر لقرار المجمع ، وكما يبدوا أنه رجع فيه إلى أقوال أهل العلم، ولكنه كان في أغلب الأحيان يكتفي بالإشارة إلى إجماع العلماء على قضيته ما دون نقل أقوالهم، ويعد هذا الشرح ملحق ضروري بقرار المجمع لأنه يزيده وضوحا وتفصيلا.

ثالثاً ــ في وضع المصطلحات الطــبية:

في سنة 1357هــ الموافق لــ 1939م عقد في القاهرة مؤتمر طبي عربي، وكان مجمع اللغة العربية قد انتدب محمد الخضر حسين لتمثيله في ذلك المؤتمر، فألقى فيه بحثا بعنوان"طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية"، ثم قدّم نسخة للمجمع لينظر فيه ماذا يرى، حتى يأخذ البحث صبغة أعماله الرسمية. وقد بين الخضر حسين في ذلك البحث طرق وضع القدامى والمجمع للمصطلحات الطبية، ودعا إلى ضرورة توحيدها في البلاد العربية، فما هي تلك الطرق؟، وما هو رأي الخضر حسين في توحيد المصطلحات الطبية؟.

1- شرح الخضر حسين لطرق وضع القدامى للمصطلحات الطبية.

أشار الخضر حسين في بداية بحثه إلى أن العرب القدامى كانوا يعتزون بلغتهم، وكانوا حريصين على أن

---

[1]- ينظر: محمد الخضر حسين ، شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها ، 2/ (40_ 41).

[2]- ينظر: المرجع نفسه، 2/ (41_42).

[3]- ينظر: المرجع نفسه، 44/2.

تكون لغة العلم،كما كانت لغة السياسة والأدب والاجتماع، فعندما انتقل الطب إلى العرب «التفت علماء الطب إلى الألفاظ العربية التي تدل على أسماء العلل وأسبابها، وأعراضها وأطوارها وآثارها. وأسماء الأعضاء وأجزائها ظاهرة أو باطنه،وأسماء ما يركب منها الأدوية من نحو :النبات والمعادن والأحجار. وأسماء الأدوات التي يستعان بها على المداواة. التفتوا إلى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة »[1].

وفي حالة لم يجدوا ألفاظا عربية تدل على المعاني الطبية، وضعوا لها ألفاظا تدل عليها، وسلكوا في ذلك الوضع عدة طرق، وقد بين الخضر حسين بعضها وهي:

أ ــ الاشتقاق؛ حيث اشتقوا كلمات لمعان يتحقق فيها معاني الأفعال التي اشتقت منها،كما سموا العَرَضَ دليلا؛ نظرا إلى مطالعة الطبيب إياه، ومعرفة ماهية المرض منه.

ب ــ النقل؛ أي نقل الكلمات من معانيها المعروفة عند العرب، إلى معان تربطها بها علاقة مناسبة؛كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وإن لم يرسب.

ج ــ الإضـــافة؛كقولهم :حمى الدّق.

د ــ النسب الذي يقصد به التسمية؛كما سموا أحد أنواع النبض"المـــوجي"؛لأنه يشبه الأمواج إذ يتلو بعضها بعضا على الاستقامة، مع اختلاف بينها في السرعة والبطء.

هـــ ــ استعمال المولد أحيانا؛ ككلمة "تفسرة" لماء المريض المستدل به على علته، يقال: أرسل فلان تفسرته إلى الطبيب، ونظر الطبيب في تفسرة المريض[2].

ز ــ التعريب أواستعمال المعرب؛ إذا دعت الضرورة؛ كقولهم :«الترياق، والقولنج، والنقرس، والكيموس؛ والكلمات الأربع يونانية. وقولهم : البرسام لذلك المرض الصدري؛ و الكلمة فارسية»[3].

وهناك طرق أخرى أشار إليها الخضر حسين، وهي في كتاب "القانون في الطب" حيث قال صاحبه عن وجوه تسمية الأمراض:« إن الأمراض قد تلحقها التسمية من وجوه: إما من الأعضاء الحاملة لها؛كذات الجنب وذات الرئة، وإما من أعراضها كالصرع، وإما من أسبابها كقولهم : مرض سوداوي، وإما من التشبيه كقولهم: داء الفيل، وإما منسوبا إلى أول من يذكر أنه عرض له؛ كقولهم: قرحة طيلانية؛ منسوبة إلى رجل يقال له : طيلانس، وإما منسوبا إلى بلدة يكثر حدوثه فيها؛ كقولهم: القروح البلخية، وإما منسوبا إلى من كان مشهورا بالإنجاح في معالجتها كالقرحة السيروتية، وإما من جواهرها وذواتها كالحمى والورم »[4].

وبعد هذا التوضيح لطرق وضع القدامى للمصطلحات الطبية، نبّه الخضر حسين إلى سبب أخذ علم الطب

---

[1]- محمدالخضرحسين، طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية، مجلة مجمع اللغة العربية،8/ (366_367).

[2]- ينظر: المرجع نفسه، 8/ (367_368).

[3]- المرجع نفسه، 8/ (372_373).

[4]- ابن سينا ، القانون في الطب ، وضع حواشيه محمد أمين الضنّاوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـــ-1999م ، 1/ 110.

فيما سلف حظه من اللغة العربية؛ وهو أن كثيرا من رجاله كانوا أئمة في اللغة، أو كانوا من كبار الأدباء. وضرب أمثلة منهم كابن سينا؛ الذي برع في الطب، وأتقن الأدب، وبلغ مرتبة عليا في اللغة، ولـــه مؤلف في اللغة يسمى "لسان العرب". وكأبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر؛ الذي كان كما قالوا بمكان من اللغة مكين، ومورد من الطب عذب معين، وكان يحفظ شعر ذي الرمة مع الإشراف على جميع أقوال أهل الطب[1].

2- شرح الخضر حسين لطرق وضع المجمع للمصطلحات الطبية:

بعد أن شرح الخضر حسين كيفية وضع القدامى للمصطلحات الطبية، انتقل إلى شرح كيفية وضع المجمع لها، فذكر أن هناك أربعة طرق يتبعها المجمع وهي:

أ ـــ استعمال الألفاظ القديمة المحكمة الوضع التي استعملها الأطباء القدامى في مؤلفاتهم؛ لأن خطة المجمع هي المحافظة على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجها تدخل به في حدود العربية.

ب ـــ استعمال الألفاظ التي وردت في المعاجم؛ فإنْ وردت في المعاجم عدة معان للكلمة الواحدة كما قالوا : "الذّرَب" فساد الجرح، و فساد المعدة، و المرض الذي لا يبرأ[2]؛ فإنّ المجمع يتجنب المشترك اللفظي، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العِلْم الواحد معنى واحد. وإن وردت في المعاجم عدة أسماء للمعنى الواحد كما قالوا لما يقاس به الجرح: سبّار، ومسبار[3]، و محراف[4]؛ فإن المجمع يحاول تخصيص كل اسم بنوع من أنواع ذلك المعنى متى تعددت أنواعه، أو يستعمل اللفظ الذي يستسيغه الذوق، ويأنس به السمع ومثال ذلك: كلمة توحش فلان؛ أي أخلى معدته من الطعام لشرب الدواء، آثر عليها المجمع كلمة تحامى للدواء؛ لأن الذوق يستسيغها أكثر من كلمة توحش.

ج ـــ توظيف مقاييس اللغة العربية في حالة عدم وجود الألفاظ في مؤلفات القدامى، ولا في المعاجم. ومن أهم المقاييس التي يعمل بها المجمع: الاشتقاق من الأفعال والمصادر و الموصوفات، الاشتقاق من أسماء الأعيان، المجاز والنقل، المصدر الصناعي، التركيب إذا كانت فيه مزية، وإلا فإن المجمع يؤثر اللفظ المفرد على المركب.

د ـــ التعريب إذا دعت إليه الضّرورة[5].

وفي الأخير دعا الخضر حسين إلى ضرورة توحيد المصطلحات الطبية؛ لاجتناب الاختلاف؛ كالذي وقع فيه القدامى في بعض المصطلحات؛ بسبب الجهود الفردية في وضع المصطلح. وضَرَبَ مثالا بابن سينا الذي استعمل: البرسامة، والشوصة، وذات لجنب؛ على أنها أسماء مترادفة؛ وغيره يجعل كل واحدة من هذه الأسماء اسما لمرض مختص به . وأشار إلى أن توحيد المصطلحات العلمية في الوطن العربي هي من أهم أهداف إنشاء

---

[1]- ينظر: محمدالخضرحسين، طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية، مجلة مجمع اللغة العربية،8/ 368.

[2]- الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، باب الباء ، فصل الذال ، مادة [ذرب] ، ص80.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، باب الراء ، فصل السين ، مادة [س ب ر] ، ص364.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، باب الفاء ، فصل الحاء ، مادة [ح ر ف] ، ص719.

[5]- ينظر:محمدالخضرحسين،طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية،مجلة مجمع اللغة العربية،8/(370،372).

مجمع اللغة العربية، واستدل على ذلك باحتوائه على أعضاء من مختلف البلاد العربية[1]. وكأن في إشارته تلميحا إلى الاعتماد عليه في وضع المصطلحات العلمية في الوطن العربي.

المبحث الثاني : جهوده في فقه اللغة

أولاً ــ في الظواهر اللغوية (ظاهرة المجاز في اللغة):

1- تعريف المجاز وموقف القدامى منه:

المجاز لغةً هو: « الطريق إذ قطع من أحد جانبيه إلى آخر ، وخلاف الحقيقة »[2]. وأما اصطلاحاً فقد استعمل بعدة معان وهي:

أ ــ بمعنى التفسير أو التقدير أو التأويل، وبهذا المعنى استعمله أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن؛ كقوله مثلا :« قال جلّ ثناؤه : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾[3]، مجازه: تأليف بعضه إلى بعض »[4].

ب ــ بمعنى طريق القول ومأخذه؛ وبهذا المفهوم استعمله ابن رشيق؛ وجعل منه التشبيه والاستعارة[5].

ج ــ بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له. يقول عبد القاهر الجرجاني:« كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز»[6]؛ وهو بهذا المعنى يقابل "الحقيقة "؛ وهو المعنى الخاص الذي صارت إليه كلمة المجاز في عرف البيانيين.

وقد وقع خلاف بين القدامى في المعنى الخاص للمجاز؛ فهناك من قال: إن أكثر اللغة مجازا لا حقيقة[7]، ولهذا أجاز وقوعه في القرآن الكريم. وهناك من أنكر المجاز وأطلق عليه لفظ الطاغوت (طاغوت المجاز)[8]؛ لأنه أصبح ملجأ للمعطلين يصدون به حقائق الوحي المبين.وفريق ثالث معترف بالمجاز، لكنه ينكر وجوده في القرآن الكريم، إلا في بعض الألفاظ التي نقلها الله تعالى عن موضعها إلى معنى تعبدنا بالعمل به، دون أن نسميه بذلك الاسم، فهذا مجاز[9]؛ كقوله تعالى:﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾[10]. وفريق رابع حاول

---

[1]- ينظر: المرجع السابق ، ص373.

[2]- الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، باب الزاي ، فصل الجيم ، مادة [ج و ز] ، ص456.

[3]- سورة القيامة ، الآية 17.

[4]- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن ، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د،ت) ، 2/1.

[5]- ينظر: ابن رشيق ، العمدة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط5 ، 1401هـ-1981م ، 266/1.

[6]- عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د،ت) ، ص66.

[7]- ينظر: ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د،ت) ، 447/2.

[8]- ينظر: محمد بن الموصلي ، مختصر الصواعق المرسلة ، تحقيق الحسن بن عبد الرحمن العلوي ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض، ط1 ، 1425هـ-2004م ، 690/2.

[9]- ينظر: ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، حققه وراجعه مجموعة من العلماء ، دار الحديث بجوار إدارة الأزهر، ط1 1404هـ- 1984م ، 437/1.

[10]- سورة الإسراء ، من الآية 24.

أن يوازي بين آراء المؤيدين لوجود المجاز ومنكريه؛ فلم يرفضه مطلقا، و لم يؤيده مطلقا، وعلى رأسهم ابن الأثير حيث قال:« ذهب قوم إلى أن الكلام كلَّه حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لاحقيقة فيه، وكلا هذين المذهبين فاسد عندي ... وأنا بصدد أن أُبيِّن أن في اللغة حقيقة ومجاز »[1].

هذه بعض مواقف القدامى من المجاز باختصار، وهناك بحوث تخصصت في البحث في هذا الموضوع لابد من الرجوع إليها، ولا بد من الرجوع إلى مصادر المجيزين والمانعين ومن توسط بينهما؛ من أجل الاطلاع على حجج كل فريق.

2- موقف الخضر حسين من المجاز من خلال مجلة المجمع :

نشر محمد الخضر حسن بحثا في مجلة الغة العربية عبّر فيه عن موقفه من المجاز، حيث دعا فيه إلى ضرورة فتح باب القياس في المجاز؛ أي قياسا على الألفاظ التي نطق بها العرب من قبل؛ كقولهم: الغيث للنبات، واليد للنعمة؛ لأن المجاز ـــ كما قال الخضر حسين ـــ له دور كبير في تنمية اللغة العربية وإثرائها وتوسعها، وله دور في اتساع البيان العربي، وزيادة الأدب العربي بهاء وسناء[2].

وقد تناول الخضر في بحثه الحديث عن الفرق بين النقل والمجاز؛ لأنه يقع فيهما اختلاف بين العلماء،حتى إنّهم يترددون أحيانا في لفظ أخذ من معنى إلى آخر؛ أطريق أخذه المجاز، أم النقل ؟. فبيّن أن النقل طريق من طرق تنمية اللغة العربية، وأن له وجهين معروفين هما :

الوجـــه الأول : يطلق النقل على غلبة استعمال اللفظ في المعنى المجازي، حتى يصير المعنى المجازي هو الذي ينساق إليه الذهن عند التجرد من القرينة، فيسمى هذا اللفظ منقولا؛كقول العروضيين في حذف الثاني من "متفاعلن": وقصا، والوقص في الأصل كسر العنق؛كأن حذف الشاعر للحرف الثاني المتحرك من "متفاعلن " كسرٌ للعنق؛ الذي هو العضو الثاني بالنسبة إلى الرأس، ثم غلب استعمال الوقص بهذا المعنى عند العروضيين حتى أصبح الذهن ينساق إليه، فيسمى هذا اللفظ منقولا.

الوجـــه الثاني : يطلق النقل على غلبة استعمال اللفظ في المعنى الخاص،حتى يصير المعنى الخاص هو الذي ينساق إليه الذهن عند التجرد من القرينة، فسمى المعنى الخاص منقولا؛ ومثال ذلك: لفظ الدابة في اللغة كل مادب على وجه الأرض، ولكن غالب استعماله في بعض الأزمنة أو المواطن في نوع خاص من أنواع الحيوان الذي يمشي على أربع، حتى أصبح هذا المعنى هو المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق فيسمى منقولا[3].

وهناك وجـــه ثالث (قال عنه الخضرحسين: بأنه غير معروف) لا يأتي من غلبة الاستعمال، وإنما يأتي من نقل اللفظ من معناه الأصلي ويوضع لمعنى جديد لمناسبة بين المعنيين؛ «كأن يتفق طائفة على نقل اسم

---

[1]- ابن الأثير، المثل السائر، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د،ت)،85/1.

[2]- ينظر: محمد الخضر حسين، المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1935م ، 294/1.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، 1/(296،298).

"السلوف" من الناقة التي تكون أوائل الإبل إذا وردت الماء، ووضعه للعربة التي تكون أول القطار ـــ مثلا ـــ ثم أخذوا يستعملونه في هذا المعنى الجديد ، بانين استعمالهم على هذا الوضع المتفق عليه، لا لملاحظة علاقة المشابهة »[1]، ثم قال عن هذا النقل:« والظاهر أن هذا النقل لا يرجع إلى واحد من الوجهين المذكورين آنفا، أمّا امتناع رجوعه إلى الوجه الأول؛ فلأن استعمال اللفظ في معنى بناء على أنه وضع له وضعا خاصا لا يسمى مجازا، وأمّا امتناع الوجه الثاني؛ فلأن العربة التي تكون في أول القطار ليست فردا من أفراد المعنى الذي وضع له لفظ"السلوف"»[2].

ورغم توضيح الخضر حسين لأهمية المجاز والنقل في تنمية اللغة العربية ، ودعوته إلى الرجوع إليهما في سدِّ حاجات المعاني المستجدة، إلا أن ذلك لا يعني إطلاقا الْعَنَان فيهما، بل نبّه إلى أن في كتب اللغة «ألوفا مؤلفة من الألفاظ التي لا تجري في مخاطبات الجمهور، ولا ترد في كلام أدباء العصر، وإن وردت فعلى وجه الندرة، فيمكننا أن نرجع إلى هذه الألفاظ المهجورة، وننتقى منها ما يسد الحاجة، ويصلح لأن يكون غذاء للغة حية راقية، مؤثرين له على الأسماء الأجنبية التي لا تمت إلى العربية بسبب، ولا تلتقي معها في أب ولا جد. وسلامة الذوق، وجودة الاختيار؛ كفيلان بأن نسوق إلى ميدان الحياة اللغوية ما يجري على الألسنة جريان الألفاظ المأنوسة في الاستعمال»[3]، وضرب مثالا من تلك الألفاظ المهجورة حيث قال: «إننا نرى لأوعية الأمتعة أسماء كثيرة، ومنها ما أصبح غريبا لا يراه الناس إلا في كتب اللغة المبسوطة، أو في شعر قديم لا يدور على ألسنة الأدباء إلا قليلا؛ مثل:"الوفضة"؛ اسم لما يضع فيه الراعي زاده وأدواته، و"الكنف": اسم لوعاء أداة الراعي أو وعاء أسقاط التاجر، و"الزنفليجة": وعاء شبه الكنف، و"العيبة": زبيل من أدم وما يجعل فيه الثياب، و"الخريطة": وعاء من أدم يشرج (يشد) على ما فيه »[4]، ثم قال : «ما الذي يضرنا لو نقلنا بعض هذه الأسماء إلى ما نسميه "شنطة"، وبعضها إلى ما نسميه "سبت" مثلا، وندع لزاد الراعي وأدواته اسما واحدا؛ ففيه الكفاية »[5]، ثم يؤلف بعد ذاك معجما تاريخيا يوضح فيه معني الألفاظ القديمة والحديثة .

هذا وإن الناظر في ألفاظ الحضارة، وكتب العلوم والتاريخ والأدب، يقف على مقدار كبير من الألفاظ التي دخلت في اللغة عن طريق المجاز والنقل، فاتسع بهما نطاقها، ويسّرا على الناس التواصل، والخوض في موضوعات علمية أو سياسية أو أدبية لم تخض فيها العرب من قبل؛ ومثال ذلك: لفظ"القطار" أطلقه العرب على مجموعة من الإبل تأتي في نسق، ثم أصبح يطلق على مجموعة من عربات السكة الحديدية؛ وكذلك لفظ الإنشاء فهو موضوع في اللغة لمعنى عام هو الإيجاد، ثم كثر استعماله في إيجاد القول المحرر خاصة، حتى صار هذا المعنى الخاص هو المتبادر منه عند الإطـــــــلاق.

---

[1]- المرجع السابق ، 298/1.

[2]- المرجع نفسه، 298/1.

[3]- المرجع نفسه، 301/1.

[4]- المرجع نفسه، 301/1.

[5]- المرجع نفسه، 301/1.

ثانياً ــ مناقشة الخضر حسين بحث" اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة " لأحمد أمين

نشر أحمد أمين بحثا في مجلة مجمع اللغة العربية بعنوان"اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة"، وقد دعا فيه إلى إجراء إصلاح في بعض أبواب اللغة؛ لأنّه يقع فيها ــ كما قال ــ الخلط والاضطراب والعنت. وأبدى في بحثه جرأة على بعض القواعد العربية، وهذا ما حفّز كلاً من عضوي مجمع اللغة العربية : محمد الخضر حسين، وإبراهيم حمروش، على مناقشة ذلك البحث، ونشرت مناقشتهما في مجلة المجمع. وما يهمّنا من ذلك كله هو مناقشة الخضر حسين ، وسنتناولها بالوصف، وقبل ذلك لابد من إعطاء ملخّص لبحث أحمد أمين، وهو كالآتي:

1- ملخص بحث أحمد أمين:

استهلّ أحمد أمين بحثه بقوله أن:« اللغة العربية لغتنا فيجب أن تخضع لحياتنا، وتنمو بنمونا، وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا، لا أن تخضع حياتنا لها. ويجب أن تسايرنا في تقدمنا، وتكون أداة طيّعة لتطورنا، لا أن تقسرنا على أن نرجع إلى الوراء، ونعيش عيشة القرون الوسطى»[1]. وقال : أن علماء العربية في صدر الدولة العباسية أكملوا متن اللغة بالتعريب، وبتوسيع الاشتقاق وبالقياس، وسايرت حركة الاجتهاد في اللغة حركة الاجتهاد في التشريع، ثم أقفل باب الاجتهاد في التشريع واللغة، وهذا ما أدى ــ كما قال ــ إلى إهمال التشريع الإسلامي، فاعتُمِدَ في العصر الحديث على التشريع الأوروبي، إلا في حدود ضيقة كالأحوال الشخصية، وأدى إلى نمو اللغة العامية على حساب اللغة الفصحى، فاستعمل الناس في حرفهم وصناعاتهم وحياتهم اليومية الكلمات التي يرون أنفسهم في حاجة إليها، ولو أخذا من اللغات الأجنبية محرفة. ولاسبيل إلى علاج ذلك إلا بفتح باب الاجتهاد؛ لأن إقفاله كان هو الداء كما يرى أحمد أمين[2].

وانطلاقا مما دعا إليه، بادر إلى الاجتهاد في اللغة، فاقترح التخفف من كثير من مفرداتها التي في المعاجم، والتي يقال: أنها تبلغ ثمانين ألف مادة؛ حيث يرى أنه لابد من حذف الكلمات الحوشية التي يمجها الذوق ويكرهها السمع، واستبعاد الترادف، والتخفف من كلمات الأضداد والاشتراك، إلا في كتب تُعْنَى بالتأريخ للغة؛ وبذلك نفسح المجال للكلمات الجديدة. واقترح طرد القياس في صيغ الزوائد؛ كأفعل وفعّل(بتشديد العين)، وفاعل وانفعل، وافتعل واستفعل وما إلى ذلك، وأيضا طرد القياس في بعض المصادر، وفي صيغة فعّال(بتشديد العين) المعروفة في النسب مثل: نجّار. واقترح تسهيل قواعد المذكر والمؤنث عن طريق جواز إلحاق تاء التأنيث بكل مؤنث مثل: ضامر؛ فيقال: ضامرة، وكل ما لم يرد فيه نص فالأنثى بالتاء والمذكر بدون تاء، وكذلك كل ما ليس مؤنثا حقيقيا كأسماء الجماد، إذا لم تكن ملحقة بها تاء التأنيث؛كالكوكب، والشمس، والنجم، فيجوز تذكيره وتأنيثه. واقترح التوسع في تسجيل المولد، وجعله كالأصيل في المعاجم العربية. واقترح الاختيار بين الكسر والضم في ضبط عين مضارع صيغة فَعَل(بفتح العين) إذا جاوزنا المشاهير

---

[1]-أحمدأمين،اقتر اح ببعض الإصلاح في متن اللغة،مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية،المطبعة الأميرية بالقاهرة،1951م،6/87.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، 6/ (87 - 88).

منها[1].

2- مناقشة الخضر حسين لبحث أحمد أمين:

ناقش محمد الخضر حسين مقترحات أحمد أمين التي أوردها في بحثه المذكور، فوافقه في قوله: بأن اللغة العربية يجب أن تخضع لحياتنا، وتنمو بنمونا، وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا، ولكنه يرى أنّ نمو اللغة إنما يكون بقدر الحاجة، وعندما يكون زمامها بأيد تقودها بحزم وأناة[2]. ولم يوافقه قي قوله: بأنّ الاجتهاد في التشريع واللغة أقفل، بل ردّ الخضر حسين توقفه أو قلته في عصر من العصور إلى ضعف طلاب الشريعة واللغة في الوصول إلى مرتبة الاجتهاد[3].

وأما الكلمات الحوشية التي يمجها السمع والذوق، فوافقه على حذفها من المعاجم، مالم يرد منها في النصوص العربية القديمة، التي تُعَدُّ جزءا لا يتجزء من تراثنا الأدبي العربي. ولم يوافقه على حذف أسماء الأضداد والترادف؛ لأن التضاد ـــ كما يرى الخضر حسين ـــ قد يؤدي إلى أغراض بلاغية تستروح إليها النفوس؛ كالتورية، والإبهام، والبراعة في الأسلوب؛ وأما الترادف فهو وسيلة لوحدة القافية في الشعر؛ ووحدة القافية ملائمة لأذواق كثير من الشعراء[4]. ووافقه على التخفف من المشترك اللفظي في المعجمات التي يراد منها إسعاف الجمهور. ووافقه على اقتراحه الخاص بطرد القياس في صيغ الزوائد، وصيغة فعّال(بتشديد العين)في النسب، ملاحظا أن المجمع سبق الأخذ بذلك في قليل منها، وتَمّ له ذلك في بقيتها. ولم يوافقه فيما وضع لقواعد المذكر والمؤنث؛ لأن ذلك كله لا يتفق والمأثور من كلام العرب[5].

وأما التوسع في تسجيل المولد فوافقه فيه، على أن يقتصر على الذين عرفوا بإتقان الرواية وسعة الاطلاع، وطول الباع في صناعة البيان؛ كأبي تمام وأضرابه، ويُعْرَضُ ما استعمله غيرهم من الألفاظ على مقاييس اللغة، فإن لم تدفعها تلقيت بالقبول. ولم يرتضي ما أشار إليه من توحيد عين مضارع صيغة(فَعَلَ) بكسرها أو ضمّها إذا جاوزنا المشاهير منها[6].

هذا هو خلاصة رد الخضر حسين على اقتراحات أحمد أمين. ونلاحظ أن كلي العالمين اتفقا على أن اللغة يجب أن تخضع لنا لا العكس، وأن تتطور بتطور حياة مستعمليها. ولكن لابد من المحافظة على أصولها وخصائصها، التي لاتقبل الاجتهاد كما أشار إلى بعضها الشيخ محمدالخضر حسين.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق ، 6/ (88،92).

[2]- محمد الخضر حسين، بحث الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين[في الرد على أحمد أمين]، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، 93/6.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، 94/6.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، 96/6.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، 6/ (97،99).

[6]- ينظر: المرجع نفسه، 6/ (100-101).

خاتـــمة

لقد كان محمد الخضر حسين من الأعضاء المتميزين في تاريخ مجمع اللغة العربية. ويشهد على ذلك بحوثه ومناقشاته في مجلة المجمع ومحاضره؛ حيث كان لها أثر كبير في المجمع، وقد بيّنا ذلك في ثنايا هذا البحث.

ورغم أهمية تلك البحوث وجودتها، إلا أنها لا تزال مجهولة لدى عامة الباحثين، إلا الخاصة من اللغويين. ومن أجل ذلك سعينا في هذا البحث إلى نفض الغبار عنها، والتعريف بها، من أجل إبراز مكانتها، ومكانة مؤلفها. ومن أجل استنباط بعض الملاحظات والنتائج التي تتميز بها. وأبرز ما توصّلنا إليه من ملاحظات ونتائج ما يلي:

ـــ تضلع الخضر حسين في علوم اللغة العربية؛ ويدل على ذلك تنوع تلك البحوث التي نشرها في مجلة المجمع، فلم تنحصر في باب واحد من أبواب اللغة.

ـــ سعة اطلاع الخضر حسين. ويدل عليه تنوع المصادر التي اعتمدها في تلك البحوث؛ حيث احتوت على مصادر قديمة وحديثة، ومصادر لغوية وغير لغوية، ومصادر مخطوطة ونادرة ككتاب معاهد التنصيص وكتاب أعيان دمشق.

ـــ براعة الخضر حسين في الشرح والتعليل لقواعد اللغة؛ كتعليله لقاعدة النسب إلى جمع التكسير.

ـــ تمسك الخضر حسين بالتراث اللغوي، مع فتحه لباب الاجتهاد إذا دعت الضرورة إلى تيسير بعض التراكيب اللغوية، وقد اتضح ذلك في بحثه وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء.

ـــ التزام الخضر حسين في بحوثه منهجا علميا قويما، مبنيا على الاستدلال، والتحليل، والمناقشة، والترجيح.

ـــ تميز بحوثه بالتسلسل المنطقي؛ حيث كان يأتي بآرآء السابقين، ثم يبدي رأيه الشخصي في المسالة التي هو بصدد معالجتها.

ـــ استفادة المجمع من بحوث الخضر حسين؛ كاستفادته من بحثه في الاستشهاد بالحديث في اللغة.

ـــ استفادة الباحثين من بحوث الخضر حسين؛ كخديجة الحديثي في كتابها " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث".

ـــ يتميز الخضر حسين بقوة الحجة في بحوثه.

ـــ كان الخضر حسين حسن الجدال؛ إذ كان لايخرج عن إطار العلم أثناء مناقشته للآخرين. وقد شهد له بذلك زميله علي النجار في حفل تأبينه.

ـــ كان الخضر حسين مدافعا عن اللغة العربية من الأفكار الخاطئة؛ كدفاعه عن قواعد التذكير والتأنيث التي سطرها القدامى.

ـــ تأثر المجمع بوفاة الخضر حسين؛ فقد ترك فجوة علمية واسعة في المجمع. رحمه الله وغفر له ولنا.

مسرد المصادر والمراجع

*القرآن الكريم برواية حفص.

ـــ الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد المنعم خفاجي، ومحمود فرج، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د،ت)،الجزء6.

ـــ أحمد بن حنبل، المسند، شرح أحمد شاكر،دار المعارف، مصر،1377هـ-1957م، الجزء6.

ـــ أحمد بن حنبل، المسند، شرح أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، 1394هـ-1974م،الجزء16.

ـــ أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ-1988م، الجزء6.

ـــ أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1421هـ- 2000م.

ـــ ابن الأثير، المثل السائر، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د،ت)،الجزء1.

ـــ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر،تحقيق محمد محمود الطناحي، دارإحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د،ت)، الجزء4.

ـــ الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375 هـ- 1955م،الجزء2.

ـــ أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، ط2،1419هـ- 1998م.

ـــ البخاري، الجامع الصحيح، شرح وتحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط1، 1403هـ، الجزء2.

ـــ الجوهري، الصحاح، تحقيق أحمدعبدالغفورعطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط4، 1990م، الجزء2.

ـــ ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د،ت) ،الجزء2.

ـــ ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ- 2001م،الجزء24.

ـــ ابن دريد ، الجمهرة ، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ط1 ، 1987م، الجزء1.

ـــ أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د،ت).

ـــ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الطلائع، القاهرة ، مصر ، (د ، ت).

ـــ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1،1993م.

ـــ الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،ط14، 1999م،الجزء6.

ـــ ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، حققه وراجعه مجموعة من العلماء، دار الحديث بجوار إدارة الأزهر، ط1، 1404هـــ- 1984م ،الجزء1.

ـــ أبو حيان الأندلسي، إرتشاق الضرب ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1، 1418هـــ- 1998م، الجزء2.

ـــ أبو حيان ،ارتشاف الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط1، 1418هـــ - 1998 م ، الجزء5.

ـــ أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، المركز الثقافي اللبناني، ط1، 2003م، الجزء2.

ـــ لسان الدين ابن الخطيب ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبدالله عنان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1395هـــ- 1975م ، الجزء3.

ـــ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1388هـــ.

ـــ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكل الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة العروبة، القاهرة، (د،ت).

ـــ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية،(د،ت) ،الجزء4.

ـــ ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر،مصر، ط1، 1410هـــ - 1990م،الجزء3.

ـــ المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـــ-1994م،الجزء2.

ـــ مهيار الديلمي، ديوان مهيار الديلمي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1345هـــ- 1926م،الجزء2.

ـــ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي،القاهرة،ط1، 1415هـــ- 1995م.

ـــ محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1966م، الجزء2.

ـــ محمد بن الموصلي ، مختصر الصواعق المرسلـــة ، تحقيق الحسن بن عبد الرحمن العلوي ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض، ط1 ، 1425هـــ-2004م ،الجزء2.

ـــ محمد محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (وهو مطبوع مع أوضح المسالك لابن هشام) منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د، ت)،الجزء3.

ـــ محمد بن محمد أبوشهبة، الوسيط في علوم الحديث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع،(د، بلد)،(د،ت).

ـــ محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب ، موفم للنشر، الجزائر، ط2،2008م،الجزء1.

ـــ محمد عبد المنعم خفّاجي، الأزهر في ألف عام ، عالم الكتب، بيروت،لبنان، ط2،1988م،الجزء1.

ـــ محمد عبد الرحيم، ديوان أبي الطيب المتنبي مع السيرة والأقوال والنوادر،دار الراتب الجامعية، بيروت،لبنان،ط1،2008م.

ـــ محمدسميراللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة ودارالفرقان،ط1،1405هـ ـــ 1985م.

ـــ محمود فجال، الحديث النبوي في النحو، أضواء السلف، الرياض، ط2،1417هـ -1997م.

ـــ محمود الشيخ، رجال الإصلاح،دار اليازوري، عمان، الأردن،2007م.

ـــ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخـــرَين، دارالمعارف، القاهرة،(د،ت)،الجزء2.

ـــ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1414هـ-1993م،الجزء1.

ـــ مسلم، صحيح مسلم، تحقيق أبي قتيبة نظرمحمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1،1427هـ-2006م، الجزء2.

ـــ النابغة الذبياني، ديوانه، المركز الثقافي اللبنانين، بيروت ، لبنان، ط1، (د ، ت).

ـــ الصبّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، أمام الباب الأخضر- سيدنا الحسين ، (د،ت) ،الجزء2.

ـــ عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1415هـ- 1994م.

ـــ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر،ط3،(د،ت)،الجزء3.

ـــ عبد الهادي الفضلي، مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان،(د،ت).

ـــ عبده الراجحي، في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992م.

ـــ عبدالحكيم العفيفي،موسوعة ألف مدينة إسلامية،أوراق شرقية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.

ـــ عبد المجيد الحر، المعجمات و المجامع العربية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994م.

ـــ عبدالعزيز مطر، علم اللغة وفقه اللغة، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1985م.

ـــ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د،ت).

ـــ عبد الرحيم بن عبد الرحمان بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص، المطبعة البهية، مصر،1316هـ، الجزء1.

ـــ أبو عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د،ت)، الجزء1.

ـــ علي جابر المنصوري، وعلاء هاشم الخفاجي، التطبيق الصرفي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2002م.

ـــ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دارغريب، القاهرة، ط1، 2006م.
ـــ علي القاسمي، علم المصطلح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
ـــ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة،(د،بلد)،(د،ت) الجزء3.
ـــ الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1987 م.
ـــ الفيروز آبادي،القاموس المحيط، ضبط وتوثيق محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت،لبنان،1432/1431 هـ - 2010 م.
ـــ فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال،مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2،1415هـ-1994م.
ـــ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1، 1998م،الجزء5.
ـــ ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق على بن محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، (د ، ت)،الجزء2.
ـــ رابح خدّوسي، موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، دار الحضارة،(د،بلد)،(د،ت).
ـــ رابح خدّوسي، سلسلة الأمجاد العلماء بقلم مجموعة من المؤلفين،دار نورشاد، الجزائر،ط1،2009م.
ـــ راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1413هـ-1993م.
ـــ ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،1407هـ-1986م،الجزء2.
ـــ رضي الدين الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور وآخرَين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 1402هـ-1982م،(د،ت)، الجزء1.
ـــ ابن رشيق ، العمدة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط5 ، 1401هـ-1981م ، الجزء1.
ـــ سامي عياد حنّا وآخران ، معجم اللسانيات الحديثة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت،لبنان ، ط 1،1997م.
ـــ سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1402هـ-1982م،الجزء4.
ـــ السيوطي، الاقتراح، دار المعرفة الجامعية، مصر،1426هـ -2006م.
ـــ ابن سينا ، القانون في الطب ، وضع حواشيه محمد أمين الضنّاوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-1999م ،الجزء1.
ـــ أبو تمام، ديون أبي تمام، تقديم وشرح محي الدين صبحي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2009م،الجزء1.
ـــ خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة(جمعًا، ودراسةً، وتقويمًا، إلى نهاية الحادية والستين)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1،1424هـ ـــ 2003م.

ـــ خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الراشد، العراق، 1981م.
ـــ ابن شاشو، بعض أعيان دمشق، المطبعة اللبنانية، بيروت، لبنان، 1886م.
ـــ شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية، مصر،ط1،1984م.

المجلات:

ـــ مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة،1935م،الجزء1.
ـــ مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1936م،الجزء2.
ـــ مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1937م،الجزء3.
ـــ مجلة مجمع فؤاد الأول اللغة العربية، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1939م،الجزء4.
ـــ مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1948م،الجزء5.
ـــ مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية،المطبعة الأميرية بالقاهرة،1951م،الجزء6.
ـــ مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر1953م، الجزء7.
ـــ مجلة مجمع اللغة العربية،مطبعة وزارة التربية والتعليم،مصر،1955م،الجزء8.
ـــ مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، 1962م، الجزء14.

الرسائل الجامعية:

ـــ كمال مجيدي،"محمد الخضر حسين وجهوده اللغوية، القياس في اللغة أنموذجاً" مذكرة ماجستير،الجامعة الإفريقية بأدرار،السنة الجامعية 2008م- 2009م.

الفـــهارس:

ـــ فهرس الآيات القرآنية

ـــ فهرس الأحاديث النبوية

ـــ فهرس الأشعار

ـــ فهرس المـــحتويات

فهرس الآيـــــــــــــات :

السورة	رقم الآية	الآيـــــــــة	الصفحة
سورة البقرة	80	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾	ص 36
سورة البقرة	184	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	ص 36
سورة آل عمران	24	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ صلى	ص 36
سورة الإسراء	24	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾	ص 52
سورة طـــه	18	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾	ص 36
سورة فاطر	27	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾	ص 39
سورة النجم	18	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾	ص 36
سورة القلم	12-10	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾	ص 29
سورة الحاقة	23	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴾	ص 36
سورة نوح	17	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	ص 44
سورة القيامة	17	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾	ص 52

فهرس الأحـــــــاديث النبـــــــــوية :

الحـــــــــــــــــديث	الصفحـــــة
أيّما رجـــل أغـــلق بابه على امرأتـــــــــــه	ص 23
ثم قدم الذي كان أسلفـــه فأتى بالألف ديـــنار	ص 24
حـــمى الوطيـــــــــــــس	ص 21
الظـــلم ظلمات يوم القيامـــــــة	ص 21
كنت و أبو بكـــــر وعمـــر	ص 24
مات حتـــف أنفـــه	ص 21
النـــاس قواري الله في أرضـــــــه	ص 24 ، 25
الناس كإبل مائـــه	ص 24

فهـــــرس الأشـــــــــعار :

المطلع	القافـــــــية	البـــــــحر	الشـــــــــاعر	الصفحـــة
وبساتينـــــك	ســـــــمراءَ	الخـــــفيف	أبو الطيب المـــــــــتنبي	ص 39
وعـــــقاب	شـــــــــتاءُ	الكـــــــامل	أبو الطيب المـــــــــتنبي	ص 38
أفـــــــديه	الوظـــــــفاءُ	الكـــــــامل	الإشبيلـــــــــــي	ص 37
فـــــياحسن	الـــــــــبعادِ	الـــــــوافر	أبو تـــــــــمام	ص 38
متـــــــــكفن	خضـــــــــرًا	م. الكـــــامل	القاضي الفاضل عبد الرحيم	ص 37
راكـــــــــب	التغـــــــريرًا	الخـــــفيف	مهـــــيار الديلـــمي	ص 38
إن اقـــــتسمنا	فجـــــــــارِ	الكـــــامل	النابـــــــــــغة	ص 42
لـــــــولا	قلـــــــــصًا	البـــــسيط	ابن هـــــــاني	ص 38
و لـــــــك	وتـــــــــرفلُ	الكـــــــامل	ابن الخـــــــــطيب	ص 38

فهرس المحتويات

مقدمة:.....أ ــ ب

مدخل: التعريف بالخضر حسين، وبالمجمع القاهري، وعلاقة الخضرحسين به.....3 ــ17

أولا: التعريف بمحمد الخضر حسين.....4

ثانياً: التعريف بمجمع اللغة العربية القاهري.....8

ثالثاً:علاقة الخضر حسين بمجمع اللغة العربية القاهري.....15

الفصل الأول:جهوده في أصول النحو، والصرف.....18ــ39

المبحث الأول: جهوده في أصول النحو.....19ــ30

أولاًــ في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة:.....19ــ 25

1ــ مفهوم مصطلحي الاستشهاد و الحديث النبوي الشريف:.....19

2ــ موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:.....20

3ــ موقف محمد الخضر حسين من الاستشهاد بالحديث،وأثره في المجمع:.....21

ثانياًــ في القياس:.....25ــ 30

1- قياس صيغة"مفعلة" للمكان:.....25ــ27

1-1: موقف النحاة من قياس صيغة"مفعلة" للمكان:..... 25

1-2: شرح محمد الخضر حسين لقرار المجمع حول قياس صيغة "مفعلة" للمكان:..... 26

2-: قياس صيغة "فعّال" للمبالغة:.....27ــ 30

2-1: موقف النحاة من قياس صيغة "فعّال" للمبالغة:..... 27

2-2: شرح الخضر حسين لقرار المجمع حول قياس صيغة «فعّال» للمبالغة:..... 29

المبحث الثاني: جهوده في الصرف.....31ــ39

أولاًــ في النّسب إلى جمع التكسير:.....31ــ 35

1 ــ تعريف النّسب، وجمع التكسير:..... 31

2 ــ مذاهب النحويين في النسب إلى جمع التكسير:..... 32

3 ــ شرح الخضر حسين لقرار المجمع حول النّسب إلى جمع التكسير:..... 34

ثانياًــ في وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء:.....35ــ39

1 ــ رأي النحويين في وصف جمع غير العاقل:..... 35

2 ــ رأي الخضر حسين في وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، وأثره في المجمع:..... 37
الفصل الثاني: جهوده في المعجمية وفقه اللغة ..... 40 ــ 56
المبحث الأول: جهود في المعجمية ..... 41 ــ 52
أولاًــ في ضبط اسم المصدر في المعاجم:..... 41 ــ 45
1 ــ اسم المصدر عند النحاة والمعجميين:..... 41
2 ــ رأي الخضر حسين في ضبط اسم المصدر في المعاجم، وأثره في المجمع:..... 44
ثانياًــ في تكملة المواد اللغوية في المعاجم:..... 45 ــ 49
1 ــ قرار مجمع اللغة العربية حول تكملة المواد اللغوية في المعاجم:..... 46
2 ــ شرح محمد الخضر حسين لقرار المجمع والاحتجاج له:..... 47
ثالثاًــ في وضع المصطلحات الطـــبية:..... 49 ــ52
1 ــ شرح الخضر حسين لطرق وضع القدامى للمصطلحات الطبية:.....ز..... 49
2 ــ شرح الخضر حسين لطرق وضع المجمع للمصطلحات الطبية:..... 51
المبحث الثاني : جهوده في فقه اللغة 52ــ56
أولاًــ في الظواهر اللغوية (ظاهرة المجاز في اللغة):..... 52 ــ 54
1 ــ تعريف المجاز وموقف القدامى منه:..... 52
2 ــ موقف الخضر حسين من المجاز من خلال مجلة المجمع :..... 53
ثانياًــ مناقشة الخضر حسين بحث" اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة " لأحـــمد أمين..55 ــ 56
1 ــ ملخص بحث أحـــمد أمين:..... 55
2 ــ مناقشة الخضر حسين لبحث أحـــمد أمين:..... 56
خاتمة:..... 57
مسرد المصادر والمراجع:..... 59
الفهارس:..... 65 ــ 69
فهرس الآيات القرآنية..... 66
فهرس الأحاديث النبوية..... 67
فهرس الأشعار..... 68
فهرس المحتويات..... 69